

أخبار عالمية

تباطؤ التضخم الأميركي يخفف ضغوط الفائدة



يترقب المستثمرون بيانات التضخم الأميركية، وسط توقعات بارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين 0.1 % في يوليو، بعد تراجعته 0.4 % في يونيو، وفق استطلاع «بلومبرغ». ويرجح ارتفاع التضخم الأساسي 0.2 % شهرياً و2.5 % سنوياً، مسجلاً أبطأ زيادة سنوية منذ فبراير. وقد يعزز تباطؤ الأسعار، بالتزامن مع ضعف بيانات الوظائف، الضغط على الاحتياطي الفيدرالي لإعادة تقييم مسار أسعار الفائدة. كما يتوقع انحسار ضغوط الطاقة بعد تراجع أسعار البنزين في أوائل يوليو، إلى جانب انخفاض محتمل في أسعار تذاكر الطيران. وفي المقابل، تشير التوقعات إلى استمرار صمود إنفاق المستهلكين مع نمو مستقر لبيعات التجزئة خلال يوليو.

30 مليار دولار تدعم استثمارات مصر



أعلن مجلس الوزراء المصري بدء شركة «الديار» القطرية تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير «علم الروم»، بالشراكة مع الحكومة المصرية، باستثمارات إجمالية تبلغ 30 مليار دولار. وأكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي استمرار جهود تعزيز التنمية الشاملة في منطقة الساحل الشمالي الغربي، والاستفادة من مفاوضاتها ومزاياها التنافسية لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأوضح أن الخط تستهدف تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية وعمرانية واستثمارية وتنمية مستدامة، عبر تنفيذ مشروعات متكاملة. كما أشار إلى توجهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتقديم التيسيرات اللازمة للقطاع الخاص.

ألمانيا تبحث مرونة أكبر لساعات العمل



طالب رئيس اتحاد أرباب العمل في ألمانيا، راينر دولغر، باعتماد حد أقصى أسبوعي لساعات العمل بدلاً من القيود اليومية الحالية، أسوة بدول أوروبية أخرى. وأوضح أن التوجيه الأوروبي يسمح بحد أقصى يبلغ 48 ساعة أسبوعياً، بينما يحدد القانون الألماني العمل أساساً بـ 8 ساعات يومياً، مع إمكانية تعديلها إلى 10 ساعات بشرط التعويض خلال ستة أشهر. وأكد دولغر أن النظام الحالي لم يعد يتناسب مع تطورات سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة، مشيراً إلى أن غالبية أعضاء النقابات تؤيد أيضاً مزيداً من المرونة. واعتبر أن تجارب دول مثل بلجيكا وإيطاليا تثبت إمكانية تطبيق سقف أسبوعي دون زيادة معدلات المرض بين العاملين.

الوكالات العالمية تشيد بالمتانة المالية

التصنيف السيادي للكويت.. شهادة ثقة جديدة في الاقتصاد

- 1 الصندوق السيادي يمنح الدولة قدرة استثنائية لمواجهة الأزمات
- 2 الإصلاحات المتواصلة تحظى باهتمام المؤسسات الأجنبية
- 3 تحقيق نمو مستدام يقلل الاعتماد على النفط



كتب محمد ياسين

النفطية، وفتح المجال أمام دور أكبر للقطاع الخاص في قيادة النمو. وترى وكالات التصنيف أن مواصلة تطوير الاقتصاد وتعزيز كفاءة الأداء المالي من شأنهما دعم قوة المركز المالي للكويت وترسيخ قدرتها على تحقيق نمو مستدام، بما يعزز تنافسية الاقتصاد ويدعم مكانته الائتمانية خلال المرحلة المقبلة.

46.9 ألف شركة جديدة تعزز اقتصاد السعودية

• في مؤشر على استمرار نمو النشاط التجاري

شهدت بيئة الأعمال السعودية زخماً متزايداً خلال النصف الأول من 2026، مع تأسيس 46.9 ألف شركة جديدة، في مؤشر على قدرة أكبر على إنجاز الإجراءات من خلال قنوات موحدة. ولا تقتصر دلالة نمو عدد الشركات الجديدة على ارتفاع أعداد السجلات التجارية، بل تشير أيضاً إلى اتساع قاعدة المستثمرين ورواد الأعمال ودخول منشآت جديدة إلى قطاعات مختلفة، ما يعزز المنافسة ويوفر فرصاً إضافية للاستثمار والتوظيف.

الذكاء الاصطناعي يسرع حرب الطاقة الرقمية

طالع ص 16

مالية قوية وأصول سيادية كبيرة ومستويات دين عام منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات.

ولا تقتصر أهمية هذه الإصلاحات على تحسين المؤشرات المالية فحسب، بل تمتد إلى تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق العالمية في قدرة الكويت على تنفيذ تحول اقتصادي أكثر استدامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات

تعزيز الاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

وأظهرت وكالات التصنيف تقدراً للتغييرات التي تشهدها الكويت، معتبرة أن الإصلاحات تمثل اتجاهاً إيجابياً يمكن أن يدعم قوة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات، وبخاصة مع استمرار تمتع الدولة بمقومات

60 مليون دينار تداولات وسط انتقائية المستثمرين

البورصة... تماسك رغم التوترات

«الرئيسي 50»، يقود المكاسب بارتفاع قوي بلغ 0.53 %

كتب مساعد صالح

التربح التي تفرضها التطورات الإقليمية. تعكس قيمة التداولات استمرار حضور السيولة داخل السوق، مع تركّز واضح على الأسهم والقطاعات التي يرى المستثمرون أنها تتمتع بفرص أفضل، وهو ما يؤكد أن التعاملات تتجه نحو الانتقائية أكثر من البيع الجماعي. جاء مؤشر «الرئيسي 50» في صدارة المؤشرات الاربعة، بارتفاع 0.53 %، في إشارة إلى تحسن الطلب على مجموعة من الأسهم ذات النشاط المرتفع، رغم التباين الذي شهدته بقية مكونات السوق. تصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الاربعة بارتفاع قوي بلغ 3.85 %، فيما ارتفعت 6 قطاعات أخرى، مقابل تراجع 5 قطاعات، تصدرها قطاع التأمين بانخفاض

حافظت بورصة الكويت على تماسكها عند إغلاق تعاملات أمس الأحد، رغم استمرار الضغوط الجيوسياسية الإقليمية وحالة الحذر التي تسيطر على الأسواق، لتقدم جلسة يغلب عليها الطابع الإيجابي، مع ارتفاع ثلاثة مؤشرات رئيسية وصعود 7 قطاعات، في مقابل تراجع 5 قطاعات فقط. وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.12 %، كما نما مؤشر السوق العام بنحو 0.09 %، فيما سجل مؤشر «الرئيسي 50» أفضل أداء بين المؤشرات بصعود بلغ 0.53 %، بينما تراجع مؤشر «الرئيسي» بنسبة محدودة بلغت 0.08 %.

وسجلت التداولات نحو 60.79 مليون دينار، توزعت على 233.81 مليون سهم، من خلال 15.32 ألف صفقة، بما يعكس استمرار النشاط الاستثماري رغم حالة

حيتان «بيتكوين» تضخ 1.2 مليار دولار

طالع ص 13

أخبار الشركات

نبض بورصة الكويت: ملخص الأداء المالي والتحركات الاستراتيجية

قفزات الأرباح والأداء المتميز



مقارنة سريعة لنتائج أرباح/خسائر بعض الشركات في الربع الثاني من 2026

الشركة	صافي الربح/الخسارة (دينار)	التغير السنوي
الأهلية للتأمين	5.84 مليون (ربح)	+64.3%
منشآت العقارية	3.65 مليون (ربح)	+19%
المشاريع المتحدة (يوباك)	274.3 ألف (خسارة)	-201%

التحركات المالية والعقود الكبرى

تمديد عقود بـ13 مليون دينار لـ "الصناعات الوطنية"

تمديد عقدين مع شركة نفط الكويت لخدمات حفر الآبار العميقة والتطويرية

"الصفاء" تتجه للتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة

الجمعية العمومية تقر طلب إجراءات التسوية وفقاً للقانون الكويتي

تمديد تسهيلات وقروض بمبالغ ضخمة

"يوباك" تمدد قرضاً بـ 160 مليون دينار، و"عقار" تزيد تسهيلاتهما لـ 4.5 مليون

«الصناعات الوطنية»:

تمديد عقدين

بـ 13.04 مليون دينار

وقّعت شركة «سكومي أوليل تولز ميدل إيست»، التابعة لشركة الصناعات الوطنية، أمر تغيير مع شركة نفط الكويت يقضي بتمديد فترة تنفيذ عقدين لمدة 6 أشهر، وزيادة قيمتهما الإجمالية بنحو 13.04 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة أن العقد الأول الخاص بتقديم خدمات منتجات الحفر والهندسة لآبار الحفر العميقة ارتفعت قيمته بمبلغ 11.32 مليون دينار لتنتهي فترة التنفيذ في 9 يناير 2027 بدلاً من 9 يوليو 2026. فيما خصّص العقد الثاني لخدمات منتجات الحفر والهندسة لآبار الحفر التطويرية بزيادة قدرها 1.72 مليون دينار، لينتهي في 9 يناير 2027 بدلاً من 7 سبتمبر 2026. وأشارت «الصناعات الوطنية» إلى تجميع البيانات المالية التابعة ضمن نتائجها السنوية، متوقعة انعكاس الأثر المالي لاحقاً. وقد حققت الشركة صافي ربح قدره 859.84 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بتراجع نسبته 44.21 % مقارنة بـ 1.54 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

«عقار» تجدد وتزيد تسهيلات ائتمانية إلى 4.5 مليون دينار

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية تجديد وزيادة عقد تسهيلات ائتمانية ممنوحة لها من أحد البنوك المحلية لتصل قيمتها إلى 4.5 مليون دينار كويتي، وذلك بهدف تمويل أنشطتها التشغيلية. وأكدت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، عدم وجود أثر مالي جوهري في الوقت الحالي نتيجة

هذا التجديد والزيادة، مشيرة إلى أن الأثر المالي سينعكس على مركزها المالي فور البدء في استخدام التسهيلات. ويُذكر أن البيانات المالية أظهرت تحول «عقار» إلى الخسائر خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 3.41 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت 373.43 ألف دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

«أم القيوين» تتحول للخسائر في الربع الثاني بـ 237.5 ألف دينار

يونيو، مقابل أرباح بلغت 2.61 مليون دينار (31.59 مليون درهم) في الربع الثاني من 2025. وبلغت أرباح الشركة في النصف الأول من 2026 نحو 2.29 مليون دينار (27.68 مليون درهم) بانخفاض 36.81 % عن الفترة المقابلة البالغة 3.62 مليون دينار

تحوّلت شركة أم القيوين للاستشارات العامة، المدرجة في بورصتي الكويت وأبوظبي، إلى الخسائر خلال الربع الثاني من عام 2026؛ حيث بلغت خسائر الشركة 237.5 ألف دينار كويتي (2.87 مليون درهم) خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 30

تحوّلت شركة أم القيوين للاستشارات العامة، المدرجة في بورصتي الكويت وأبوظبي، إلى الخسائر خلال الربع الثاني من عام 2026؛ حيث بلغت خسائر الشركة 237.5 ألف دينار كويتي (2.87 مليون درهم) خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 30

أرباح «منشآت» تنمو 19 % بالربع الثاني إلى 3.65 مليون دينار

ارتفع صافي ربح شركة منشآت للمشاريع العقارية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 19 % على أساس سنوي ليصل إلى 3.65 مليون دينار للثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو، مقابل 3.08 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2025. وحققت الشركة صافي ربح بقيمة 7.36 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي، بزيادة 15 % عن

أرباح الفترة المناظرة البالغة 6.40 مليون دينار. وأرجعت الشركة الارتفاع في بيان أعلن أمس الأحد إلى زيادة صافي الربح التشغيلي وأرباح تحويل العملات الأجنبية. وكان صافي ربح «منشآت» قد سجل نمواً بنسبة 12 % خلال الربع الأول من 2026 ليصل إلى 3.71 مليون دينار مقارنة بـ 3.32 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

«معادن» تجدد عقد قسيمة ميناء عبد الله لـ 5 سنوات

جددت شركة المعادن والصناعات التحويلية عقد القسيمة القائم عليها مصانع ومبنى الشركة في منطقة ميناء عبدالله مع الهيئة العامة للصناعة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، مؤكدة عدم وجود أثر مالي حالي على مركزها المالي. وكانت «معادن» قد تحولت للخسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 63.33 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت 140.87 ألف دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

«يوباك» تمدد عقد قرض بـ 160 مليون دينار

اعتمدت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» بياناتها المالية المرحلية للربع الثاني من عام 2026، ووافقت على تمديد أجل القرض المقدم من الشركة الأم لمدة سنة إضافية ينتهي في 8 أغسطس 2027. وبلغ الحد الأقصى للقرض 160 مليون دينار كويتي مسحوب منه 116.8 مليون دينار. وعلى صعيد النتائج المالية، اتسعت خسائر الشركة في الربع الثاني من 2026 بنسبة 201.04 % لتبلغ 274.35 ألف دينار مقارنة بخسائر 91.13 ألف دينار للربع الثاني من 2025. كما تكبدت خسائر نصفية بقيمة 793.95 ألف دينار

اعتمدت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» بياناتها المالية المرحلية للربع الثاني من عام 2026، ووافقت على تمديد أجل القرض المقدم من الشركة الأم لمدة سنة إضافية ينتهي في 8 أغسطس 2027. وبلغ الحد الأقصى للقرض 160 مليون دينار كويتي مسحوب منه 116.8 مليون دينار. وعلى صعيد النتائج المالية، اتسعت خسائر الشركة في الربع الثاني من 2026 بنسبة 201.04 % لتبلغ 274.35 ألف دينار مقارنة بخسائر 91.13 ألف دينار للربع الثاني من 2025. كما تكبدت خسائر نصفية بقيمة 793.95 ألف دينار

عمومية «الصفاء» تقر تقديم طلب لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية

وافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة الصفاء للاستثمار على تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة وفقاً لأحكام القانون رقم (71) لسنة 2020، وذلك بناءً على توصية مجلس إدارة الشركة الصادرة بتاريخ 13 يوليو 2026. وأظهرت البيانات المالية الأخيرة للشركة تراجع أرباحها خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 76 % لتسجل 1.13 مليون دينار، مقارنة بأرباح بلغت 4.64 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025.

أرباح «شعبية» تقفز 473 % في الربع الثاني

سجلت الشركة الشعبية الصناعية قفزة في أرباحها خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 472.85% على أساس سنوي، لتبلغ 284.93 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو، مقارنة بـ 49.74 ألف دينار للربع الثاني من 2025. وارتفعت أرباح الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 70.14 % إلى 459.51 ألف دينار، مقابل 270.08 ألف دينار للفترة ذاتها من العام السابق، وعُلت الشركة الارتفاع بزيادة مجمل الربح التشغيلي. وكان الربع الأول من 2026 قد شهد تراجعاً في الأرباح بنسبة 20.77 % لتسجل 174.58 ألف دينار مقارنة بـ 220.34 ألف دينار في الربع الأول من 2025.

أرباح «التسهيلات التجارية» تنقلص 78.4 % في الربع الثاني

النصف الأول من 2025، وذلك بالرغم من زيادة صافي أرباح الاستثمار ورد جزء من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. يُذكر أن أرباح الربع الأول كانت قد هبطت بنسبة 58.87 % لتسجل 1.26 مليون دينار مقابل 3.05 مليون دينار بالفترة المقابلة من 2025.

تنقلصت أرباح شركة التسهيلات التجارية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 78.41 % لتصل إلى 1.16 مليون دينار مقارنة بـ 5.38 مليون دينار في الربع الثاني من 2025. وهبطت الأرباح النصفية بنسبة 71.34 % إلى 2.42 مليون دينار مقابل 8.43 مليون دينار في

«دلقان» توقع عقداً أولياً لبيع عقارين بـ 2.52 مليون دينار

الإشارة إلى ارتفاع أرباح «دلقان» خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025 بنسبة 1085.83 % لتصل إلى 1.91 مليون دينار مقارنة بـ 161.22 ألف دينار للفترة المقابلة من 2024.

أعلنت شركة دلقان العقارية توقيع عقد بيع ابتدائي لبيع عقارين بمنطقة المهوبلة (قطعة 2، قسمتي 202 و203) بقيمة 1.26 مليون دينار لكل عقار، وبإجمالي 2.52 مليون دينار، مسدد عنها مقدم قدره 50

أعلنت شركة دلقان العقارية توقيع عقد بيع ابتدائي لبيع عقارين بمنطقة المهوبلة (قطعة 2، قسمتي 202 و203) بقيمة 1.26 مليون دينار لكل عقار، وبإجمالي 2.52 مليون دينار، مسدد عنها مقدم قدره 50

أرباح «نور» ترتفع إلى 19.6 مليون دينار بالنصف الأول

سجلت شركة نور للاستثمار المالي نمواً في أرباح الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 18.63 % لتصل إلى 10.74 مليون دينار، مقارنة بـ 9.06 مليون دينار في الربع الثاني من 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي، ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 6.67 % لتبلغ 19.60 مليون دينار مقارنة بـ

سجلت شركة نور للاستثمار المالي نمواً في أرباح الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 18.63 % لتصل إلى 10.74 مليون دينار، مقارنة بـ 9.06 مليون دينار في الربع الثاني من 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي، ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 6.67 % لتبلغ 19.60 مليون دينار مقارنة بـ

أرباح «الأهلية للتأمين» ترتفع 64.3 % بالربع الثاني

ارتفعت أرباح شركة الأهلية للتأمين خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 64.29 % لتسجل 5.84 مليون دينار، مقابل 3.55 مليون دينار في الربع الثاني من 2025. وبلغت أرباح الشركة 10.64 مليون دينار خلال النصف الأول بضغط من تراجع عوائد الاستثمار وانخفاض الإيرادات التشغيلية 10.94 % إلى 72.71 مليون دينار، مقارنة بـ 13.52 مليون دينار في النصف الأول من 2025، فيما تراجعت أرباح الربع الأول بنسبة 51.81 % إلى 4.80 مليون دينار. وفي سياق آخر، رفعت «الأهلية» حصتها الملكية في شركة المجموعة البترولية المستقلة إلى 15.09 % (28.42 مليون سهم) بدلاً من 6.76 % (12.73 مليون سهم)، عقب تنفيذ صفقتين بـ 15.69 مليون سهم بقيمة 9.88 مليون دينار بتاريخ 5 أغسطس 2026. ويبلغ رأس مال «بترولية» 18.84 مليون دينار موزعاً على 188.41 مليون سهم، وتستحوذ الأهلية ومجموعتها على أكبر حصة، تليها مجموعة علي الرضوان بنسبة 6.23 %. وبلغت أرباح «بترولية» النصفية 5.51 مليون دينار.

تداولات بـ60.79 مليون دينار وصعود «الأول» و«الرئيسي 50»

بورصة الكويت توازن إيجابي رغم ضغوط الجغرافيا السياسية

1 233.81 مليون سهم تعكس نشاطاً واسعاً وانتقائية واضحة للمستثمرين

2 7 قطاعات ترتفع والتكنولوجيا تقود المكاسب بقفزة 3.85 %



كتب مساعد صالح

أظهرت بورصة الكويت قدرة لافتة على الحفاظ على توازنها خلال جلسة التداول الأخيرة، رغم استمرار حالة عدم اليقين التي تفرضها التطورات الجيوسياسية الإقليمية وانعكاساتها المحتملة على الأسواق والاقتصادات الخليجية، إذ تباين أداء المؤشرات الرئيسية، لكن الصورة العامة مالت إلى الإيجابية مع ارتفاع مؤشري السوق الأول و«العام» وصعود «الرئيسي 50»، بالتزامن مع ارتفاع 7 قطاعات، وفي مقدمتها قطاع التكنولوجيا الذي سجل قفزة بلغت 3.85 %.

وتكتسب هذه الحركة أهمية خاصة عند قراءتها في سياق أوسع، إذ إن السوق لم يتجه إلى موجة بيع جماعية على الرغم من الضغوط الخارجية، بل حافظت الأسهم على قدر من التماسك، بينما بقيت السيولة عند مستويات تعكس استمرار النشاط الاستثماري، مع تداولات بلغت قيمتها 60.79 مليون دينار، موزعة على 233.81 مليون سهم، من خلال 15.32 ألف صفقة، وبدا واضحاً أن المتعاملين لا يتعاملون مع التطورات الجيوسياسية باعتبارها عاملاً كافياً لتغيير مراكزهم الاستثمارية بصورة حادة، وإنما تتحرك قراراتهم وفق مزيج من العوامل، يتصدرها أداء الشركات، والتقييمات السريعة، والنتائج المالية، إلى جانب تطورات البيئة الاقتصادية وأسعار النفط ومستويات الإنفاق الحكومي.

زخم رغم التباين

تعكس قيمة التداولات البالغة 60.79 مليون دينار استمرار وجود نشاط فعلي داخل السوق، حتى وإن لم تصل السيولة إلى مستويات استثنائية. والأهم من الرقم ذاته هو طريقة توزيع النشاط بين الأسهم والقطاعات، إذ تشير البيانات إلى وجود حركة انتقائية من جانب المستثمرين بدلاً من توجه موحد نحو الشراء أو البيع.

وتوزعت التداولات على 233.81 مليون سهم، مع تنفيذ 15.32 ألف صفقة، وهي أرقام تؤكد أن السوق شهد حركة واسعة نسبياً على مستوى الأسهم، خصوصاً مع ارتفاع أسعار 49 سهماً مقابل تراجع 55 سهماً واستقرار 27 سهماً.

وعني ذلك أن حالة التباين لم تكن ناتجة عن غياب النشاط، بل عن اختلاف توجهات المستثمرين بين الأسهم القيادية والتشغيلية والأسهم ذات الطبيعة الأكثر مضاربة. وهذه النقطة مهمة في قراءة أداء البورصة، لأن السوق الذي يشهد تداولات نشطة مع اختلاف اتجاهات الأسهم غالباً ما يكون في مرحلة إعادة ترتيب للمراكز الاستثمارية.

تماسك السوق الأول

حقق مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0.12 %، وهي نسبة تبدو محدودة حسابياً، لكنها تحمل دلالة مهمة في ظل الظروف الحالية، خصوصاً أن الأسهم القيادية عادة ما تكون الأكثر تأثراً بتغير شية المخاطرة. فاستقرار المؤشر الرئيسي للسوق مع ميله للصعود يعكس وجود طلب قادر على استيعاب عمليات البيع، ويشير إلى أن المستثمرين لا يزالون يرون في الأسهم القيادية مراكز استثمارية مناسبة، خصوصاً عندما تكون مدعومة بأساسيات مالية قوية وتوزيعات وأرباح تشغيلية مستقرة.

تحقيق مكاسب

جاء الأداء الأكثر إيجابية من مؤشر «الرئيسي 50»، الذي ارتفع بنسبة 0.53 %، متفوقاً بذلك على مؤشري «الأول» و«العام»، في حين تراجع مؤشر «الرئيسي» بنسبة محدودة بلغت 0.08 %.

وهذا التباين بين المؤشرين يعطي قراءة مهمة لطبيعة حركة السيولة، إذ يبدو أن جزءاً من النشاط اتجه نحو مجموعة محددة من الأسهم التي تدخل ضمن مكونات «الرئيسي 50»، الأمر الذي دعم المؤشر ودفعه لتحقيق مكاسب تفوق بقية المؤشرات.

كما يعكس ذلك استمرار شهية المستثمرين تجاه الأسهم التي يرون فيها فرصاً لتحقيق عوائد أعلى، خصوصاً في ظل الفوارق الكبيرة بين أداء الشركات والأسهم من حيث النتائج المالية والتقييمات.

ولا يمكن تجاهل أن صعود «الرئيسي 50» بأكثر من نصف نقطة مئوية في جلسة واحدة، بينما تراجع «الرئيسي» هامشياً، يعكس استمرار الانتقائية في السوق، وهي سمة غالباً ما تظهر عندما ينتقل المستثمر من استراتيجية التحوط الجماعي إلى البحث عن فرص محددة.

التكنولوجيا تتصدر

كان صعود 7 قطاعات من أصل القطاعات النشطة أحد أبرز مؤشرات القوة في الجلسة، وجاء قطاع التكنولوجيا في المقدمة بارتفاع قوي بلغ 3.85 %.

ويكتسب هذا الأداء أهمية لكون التكنولوجيا من القطاعات التي ترتبط بتوقعات النمو والتحول الرقمي وتوسّع

على السهم، في الوقت الذي تصدر فيه سهم «تجارة» قائمة المتراجعين بانخفاض 4.79 %.

وعني الفارق بين أكبر الرابحين وأكبر الخاسرين أن المستثمرين يتحركون وفق تقييمات فردية للأسهم، وليس بناءً على اتجاه واحد للسوق بأكمله.

وهذه الانتقائية قد تكون إيجابية على المدى المتوسط إذا استمرت في الارتباط بالنتائج المالية والتوقعات التشغيلية، لأنها تساهم في توجيه رأس المال نحو الشركات الأكثر قدرة على تحقيق النمو.

غير أن قراءة مثل هذه التحركات ينبغي أن تظل مرتبطة بالسياق الأوسع للسهم وأساسيات الشركة، لأن ارتفاع حجم التداول لا يعني بالضرورة استمرار الاتجاه الصاعد، وإنما يكشف بصورة أساسية عن ارتفاع درجة الاهتمام والسيولة.

ومع ذلك، فإن وجود أسهم تحقق مكاسب قوية بالتزامن مع أحجام تداول مرتفعة يضيف حيوية إلى السوق، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع بعيداً عن التركيز الكامل على الأسهم القيادية.

«بيتك» يتصدر

في المقابل، تصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم من حيث قيمة التداولات، بقيمة بلغت 5.98 مليون دينار.

وتبرز هذه النتيجة استمرار الدور

المحوري للأسهم المصرفية والقيادية في توجيه السيولة داخل بورصة الكويت، خصوصاً أن البنوك تمثل جزءاً مهماً من القيمة السوقية والنشاط الاستثماري.

ويعكس ارتفاع قيمة التداول على «بيتك» استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية باعتبارها من الأدوات الرئيسية للاستثمار في السوق الكويتي، خصوصاً في ظل أهمية القطاع المصرفي بالنسبة للنشاط الاقتصادي والائتماني.

كما أن وجود سهم مصرفي في صدارة السيولة، مقابل تصدر سهم آخر قائمة الكميات والارتفاعات، يؤكد تنوع مصادر النشاط داخل السوق، وعدم اقترانه على مجموعة واحدة من الأسهم.

الجغرافيا السياسية

لا يمكن تحليل أداء بورصة الكويت بمعزل عن البيئة الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة، خصوصاً أن الأسواق الخليجية تتأثر بصورة مباشرة بأي تطورات تمس أمن المنطقة أو حركة التجارة والطاقة أو مستويات المخاطر.

وفي مثل هذه الظروف، عادة ما ترتفع حساسية المستثمرين تجاه الأخبار السياسية والأمنية، وتزداد احتمالات التحرك السريع للسيولة بين القطاعات والأصول.

لكن أداء الجلسة الأخيرة يقدم إشارة مختلفة نسبياً؛ فالمؤشرات لم تتعرض

لهبوط جماعي، كما أن 7 قطاعات حققت مكاسب، ونجح مؤشر «الرئيسي 50» في تسجيل أفضل أداء بين المؤشرات الرئيسية بارتفاع 0.53 %.

وهذا التماسك لا يعني أن المخاطر الجيوسياسية اختفت، بل يعني أن السوق أصبح أكثر قدرة على استيعابها، وأن المستثمرين يوازنون بين المخاطر الخارجية والأساسيات المحلية عند اتخاذ قراراتهم.

جلسة التباين

تكشف جلسة التداول الأخيرة عن سوق لا يزال يمتلك القدرة على تحقيق المكاسب حتى في ظل وجود عوامل ضغط خارجية.

فارتفاع «السوق الأول» 0.12 %، و«العام» 0.09 %، و«الرئيسي 50» 0.53 %، إلى جانب صعود 7 قطاعات، تمثل جميعها مؤشرات على أن الاتجاه العام لا يزال متمسكاً. وفي المقابل، فإن تراجع «الرئيسي» بنسبة 0.08 % وانخفاض 5 قطاعات، إضافة إلى تراجع أسعار 55 سهماً، تؤكد أن السوق لم يدخل بعد مرحلة الصعود الجماعي.

وهذا السيناريو قد يكون صحيحاً في المدى المتوسط، لأنه يسمح بعملية فرز تدريجية بين الأسهم والقطاعات، ويمنع الارتفاعات غير المدعومة بالأساسيات.

اهتمام المستثمرين

تنفيذ 15.32 ألف صفقة خلال الجلسة يمثل مؤشراً إضافياً على استمرار اهتمام المتعاملين بالسوق، خصوصاً أن النشاط لم يتركز فقط في الأسهم الكبرى. فعدد الصفقات، إلى جانب حجم الأسهم المتداولة البالغ 233.81 مليون سهم، يكشف عن وجود قاعدة نشطة من المستثمرين تتابع تحركات الأسعار وتعيد بناء مراكزها بصورة مستمرة. كما أن تنوع الأسهم بين 49 رابحاً و55 خاسراً و27 مستقراً يؤكد أن المتعاملين يتخذون قرارات مختلفة وفقاً للفرص المتاحة، وليس استناداً إلى حركة المؤشر العام وحدها. وهذا النوع من التداول قد يساعد السوق على بناء قاعدة أكثر توازناً، خصوصاً إذا استمر تدفق السيولة نحو الشركات ذات الأداء التشغيلي والفرص الاستثمارية الواضحة.

النتائج المالية تعزز فرص إعادة تسعير الأسهم

النشاط على أسهم أخرى مثل «التخصيص»، يشير إلى أن المستثمرين لا يخرجون من السوق بصورة شاملة، وإنما يعيدون توزيع استثماراتهم وفقاً لمستويات المخاطر والعوائد المتوقعة. وفي حال جاءت النتائج المالية متوافقة مع التوقعات أو أفضل منها، فقد تصبح هذه النتائج أحد أهم المحركات القادرة على تجاوز التأثير النفسي للتوترات الخارجية.

من أهم العوامل التي يمكن أن تمنح السوق زخماً إضافياً خلال الفترة المقبلة استمرار إعلان النتائج المالية للشركات المدرجة. فالأسواق في أوقات عدم اليقين تميل إلى مكافأة الشركات التي تمتلك تدفقات نقدية قوية، وربحية مستقرة، وميزات متينة، وقدرة على المحافظة على توزيعاتها أو تنميتها. ومن ثم، فإن ارتفاع السيولة على الأسهم القيادية، بالتزامن مع

الاقتصاد الكويتي يمنح البورصة قاعدة دعم مهمة

يمثل الاقتصاد الكويتي أحد العوامل الأساسية التي يمكن أن تساعد السوق على المحافظة على تماسكها، خصوصاً مع استمرار أهمية القطاع النفطي بالنسبة للإيرادات العامة، إلى جانب الدور المتنامي للإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية والنشاط المصرفي. وتنعكس قوة الاقتصاد بصورة غير مباشرة على البورصة من خلال قدرة الشركات على المحافظة على مستويات النشاط، وتحسن فرص التمويل والاستثمار، واستمرار الإنفاق على المشروعات، وهي عوامل تدعم

النتائج التشغيلية للعديد من الشركات المدرجة. كما أن القطاع المصرفي يمثل قناة رئيسية لانتقال النشاط الاقتصادي إلى السوق المالي، سواء عبر الائتمان أو تمويل المشروعات أو الخدمات المصرفية والاستثمارية. ومن هنا، فإن استقرار المؤشرات خلال جلسة اتسمت بالتباين يمكن قراءته باعتباره انعكاساً جزئياً لوجود قاعدة اقتصادية محلية توفر للسوق درجة من الحماية أمام التقلبات الخارجية.

رغم التحديات الجيوسياسية

تصنيف الكويت الائتماني
يحافظ على استقراره

1 وكالات عالمية تؤكد استمرار قوة المركز المالي للدولة

2 الاقتصاد الوطني يتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة الصدمات

3 ثقة دولية متجددة بقدرة الدولة على تجاوز الصدمات



هرمز وما أدى إليه من تراجع في إنتاج النفط انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود 2 % في عام 2026، بينما رجحت الوكالة أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3 % خلال الفترة 2027-2029 بعد الانكماش المؤقت في النمو عام 2026 مدعوما بتعافي مستويات إنتاج النفط والبرامج الاستثمارية واسعة النطاق في القطاعات غير النفطية.

الاحتياطيات الضخمة تشكل مظلة حماية قوية

وتشكل الاحتياطيات المالية الكبيرة والصندوق السيادي مظلة حماية قوية للوضع المالي للكويت، ويرى خبراء أن استمرار الأزمة في المنطقة لعدة أشهر إضافية لن يؤدي بالضرورة إلى خفض التصنيف الائتماني طالما بقيت الاحتياطيات المالية عند مستوياتها الحالية، حيث أن الأسواق ووكالات التصنيف تنظر إلى الأزمة الحالية باعتبارها مؤقتة وليست هيكلية أو طويلة الأمد، إضافة إلى الأسس الائتمانية الأساسية للبنوك المحلية التي أثبتت مرونتها في مواجهة تداعيات الصراع، وقدرتها على الحفاظ على هذا الصمود منذ بداية 2026.

العملات كأداة للسياسة الرئيسية كان فعالا في الحفاظ على استقرار الأسعار والحد من تقلبات التضخم.

ستاندرد آند بورز تثبت التصنيف

وكالة ستاندر آند بورز هي الأخرى ثبتت التصنيف الائتماني السيادي للكويت طويل الأجل عند مستوى «AA-» وقصير الأجل عند «A++1» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية مستقرة، مؤكدة أن الأصول المالية للكويت ستساعد في تجاوز تداعيات الحرب في منطقة الشرق الأوسط وما نتج عنها من اضطرابات في الإمدادات عبر مضيق هرمز.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة تقديرات الوكالة بأن الأصول المالية والخارجية للكويت من شأنها إتاحة مستويات كافية للصمود في وجه المخاطر التي تهدد الأمن وتدفقات التجارة وقد استندت في تقديراتها إلى افتراض أن هذه الاضطرابات لن تطول مع التوقعات باستئناف الصادرات عبر مضيق هرمز.

تعافي نمو الناتج المحلي

فعلى صعيد توقعات النمو الاقتصادي توقعت الوكالة في ضوء إغلاق مضيق

«A1» مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة بسبب قوتها الاقتصادية وامتلاكها ثروة مالية كبيرة ومستوى منخفضا جدا للدين الحكومي. وتوقعت موديز أن تبقى الموازنة العامة قوية بشكل استثنائي في المستقبل المنظور وأن يساهم ذلك في إعادة تراكم الموارد المالية لصندوق الاحتياطي العام في ظل البيئة الحالية لارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل مخاطر السيولة الحكومية لمدة عامين أو ثلاثة أعوام قادمة على الأقل.

حجم أصول الصندوق السيادي

ورأت أن حجم الأصول السائلة لصندوق الثروة السيادي قد تجاوز بكثير حجم الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 مشيرة إلى أن الديون الحكومية انخفضت إلى نحو 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية الماضية. وذكرت أن حجم أصول الصندوق السيادي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أكبر ثلاثة صناديق سيادية في العالم إلى جانب الصندوق السيادي النرويجي والصندوق السيادي لإمارة أبوظبي.

السياسة النقدية

وبالنسبة إلى نظام سعر الصرف والسياسة النقدية، أوضحت الوكالة أن مخزون الكويت الضخم من الأصول الأجنبية يقلل بشكل كبير من مخاطر الضعف الخارجي من خلال دعم مصداقية ربط العملة ومواجهة المضاربة على الدينار حتى اثناء فترات انخفاض أسعار النفط، مؤكدة أن ترتيبات السياسة النقدية للمركزي يربط سعر صرف الدينار بسلة من

الناشئة العالمية، بما يعزز حضور السوق الكويتي لدى المؤسسات الاستثمارية العالمية ويدعم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. كما يساهم تثبيت التصنيف في ترسيخ الثقة بالسوق وتعزيز استقرار التدفقات الاستثمارية، بما يعكس إيجاباً على السيولة وحركة التداول.

يُضاف إلى ذلك عامل السيولة، إذ يعكس التصنيف الائتماني قوة المركز المالي للدولة وما تتمتع به من أصول سيادية كبيرة، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين، وبخاصة الأجانب، في السوق الكويتي ويدعم جاذبيته الاستثمارية.

فيتش: الكويت تتمتع بمركز مالي قوي

ورغم تداعيات الحرب في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز الذي أثر على صادرات النفط الكويتية، أكدت وكالة فيتش في تقرير حديث صادر هذا الأسبوع تصنيف الكويت السيادي طويل الأجل عند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مبينة أن التصنيف الائتماني لدولة الكويت يعكس ما تتمتع به الدولة من قوة استثنائية في مراكزها المالية والخارجية، مؤكدة أن الكويت تتمتع بمركز مالي خارجي قوي بشكل استثنائي متوقعة ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 والتي تزيد على عشرة أضعاف متوسط الدول ذات التصنيف الائتماني «AA».

موديز تؤكد التصنيف السيادي

وفي 22 مايو من العام الحالي، أكدت وكالة موديز في آخر تقرير عن الاقتصاد الكويتي، التصنيف الائتماني السيادي للبلاد عند المرتبة

حافظت وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، منذ بداية العام الحالي وخلال فترة النزاع على التصنيفات السيادية للكويت، مشيدة بقوة مصداقتها المالية والخارجية.

وأكدت وكالة فيتش التصنيف السيادي للكويت طويل الأجل عند المرتبة «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما ثبتت «إس آند بي» على تصنيف الكويت طويل الأجل عند مستوى «AA-» وقصير الأجل عند «A++1» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية مستقرة، كما أكدت «موديز» تصنيفها عند «AA1» مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة.

واستندت هذه النظرة إلى ضخامة الأصول السيادية، وانخفاض مستويات الدين العام مقارنة بالاقتصادات الأخرى، والقدرة الكبيرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

أهمية تثبيت التصنيف الائتماني

وتكمن أهمية تثبيت التصنيف الائتماني للكويت في أبعاد مفصلية متعددة، فهو أولاً يعزز ثقة المستثمرين، ويدعم جاذبية أدوات الدين السيادية لدى صناديق التقاعد والمؤسسات الاستثمارية العالمية التي تعتمد سياسات استثمارية دقيقة في تقييم الجدارة الائتمانية للدول، كما يساهم في ترسيخ استقرار عوائد السندات الحكومية وتعزيز قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق التمويل بشروط تنافسية، بما يعكس قوة مركزها المالي ومثانة جدارتها الائتمانية.

تعزيز جاذبية السوق

أما البعد الآخر، فيتمثل في تعزيز جاذبية السوق المحلي؛ إذ يدعم التصنيف الائتماني المرتفع مكانة الكويت ضمن مؤشرات الأسواق

الكويت تحافظ على متانة مالية قوية

وترى وكالة فيتش أن البنوك الكويتية تمتلك هوامش احتياطية جيدة، وأن إجراءات التيسير الرقابي الملحة ستساعد، عند الحاجة، على مواجهة تداعيات الصراع، مؤكدة أنها تنتظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها تدابير وقائية تهدف إلى تعزيز الثقة والحد من انتقال أثر التقلبات الموقته في الودائع إلى الإقراض الموجه للاقتصاد الحقيقي، وليست استجابة لضغوط مصرفية حادة.

ظهر تقييم عام 2026 أن الكويت حافظت على متانة مالية قوية وتصنيف سيادي مرتفع مدعوماً بالأصول السيادية الكبيرة والاحتياطيات المالية واستقرار القطاع المصرفي، فيما ترى وكالات التصنيف ترى أن هذه المقومات تدعم الجدارة الائتمانية في المدى المنظور، بفضل القدرة الكبيرة للدولة على امتصاص الصدمات وتمويل احتياجاتها المالية، مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة.

ويظل القطاع المصرفي الكويتي أحد الأعمدة الراسخة لمسار الإصلاح الاقتصادي، إذ سجّل نمواً في صافي الأرباح بنسبة 0.279 % خلال الربع الأول من 2026 ليصل إلى 409.363 ملايين دينار مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025، مع تمثيل التمويل الإسلامي نحو نصف أصول القطاع، فضلاً عن عمليات اندماج واستحواذ أخيرة عززت مكانة كبرى المصارف فيه.



في إطار حرصه على مرافقة عملائه في مختلف مراحل حياتهم المالية

«الوطني» يوفر باقة «بلس» لدعم الشباب في بداية مسيرتهم المهنية

1 النجدي: باقة «بلس» مصممة لتلبية احتياجات الشباب في انتقالهم من الحياة الجامعية إلى سوق العمل

2 نسعى لأن نكون الشريك المالي الحقيقي للشباب عبر مزايا تلي احتياجاتهم وتفوق توقعاتهم



عبدالله النجدي

وخدمات مصرفية رقمية سلسلة، لضمان حصولهم على كل ما يحتاجونه للانطلاق بثقة نحو مستقبلهم. ويعد الشباب محوراً رئيسياً في كافة ما تطلقه مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني من خدمات وتحسينات وحلول متطورة، وما تقدمه من جوائز وعروض استثنائية.

تجربة مصرفية لهم كطلاب وحتى بداية مسيرتهم المهنية، لذلك نهدف إلى إثراء تجربتهم المصرفية باستمرار لتعزيز ثقتهم بأنفسهم واستقلاليتهم، ودعم رفاههم المالي على المدى الطويل». وأكد النجدي أن باقة «بلس» تعكس التزام بنك الكويت الوطني بتمكين الجيل القادم من خلال إدارة مالية أكثر ذكاءً، ومزايا أسلوب حياة مميزة،



إلى سوق العمل يُعد من أهم مراحل حياتهم، لذلك نسعى لأن نكون الشريك المالي الحقيقي لهم من خلال تقديم قيمة مضافة تشمل مجموعة من المزايا التي تلي احتياجاتهم وتفوق توقعاتهم». وأضاف النجدي: «نحرص باستمرار على دعم شريحة الشباب منذ أول

بشكل فوري دون الحاجة إلى زيارة الفرع. وبهذه المناسبة قال نائب مساعد الرئيس - قسم شرائح العملاء، عبدالله النجدي: «تمثل باقة «بلس» امتداداً طبيعياً للعلاقة التي نبينها مع عملائنا منذ مرحلة الدراسة، حيث ندرك أن الانتقال من المرحلة الجامعية

الائتمانية التي توفر استرداداً نقدياً ومزايا ترفيهية تشمل عروض السينما وخصومات على المطاعم والعلامات التجارية المميزة. كما تتيح الباقة للعملاء الاستفادة من أدوات الادخار الذكية مثل حساب التوفير الإلكتروني من الوطني، وهو حساب توفير رقمي بالكامل مصمم لمساعدة العملاء على تحقيق أهدافهم المالية بسهولة، بفضل الخصائص التي يوفرها مثل تحديد الأهداف

والادخار التلقائي وخاصة تقريب المبالغ، إلى جانب الودائع المرنة التي تمنح العملاء خيارات متعددة للتنمية مدخراتهم. وفي ظل اعتماد شريحة الشباب بشكل أكبر على إجراء المعاملات المصرفية عبر الهواتف الذكية، يحرص بنك الكويت الوطني على تعزيز التجربة الرقمية المتكاملة التي يقدمها، حيث يمكن للعملاء إدارة مختلف احتياجاتهم المصرفية بسهولة من خلال برنامج «خدمة الوطني عبر الموبايل»، الذي يتيح فتح الحسابات وتتبع المصروفات وإجراء المدفوعات والتقديم على المنتجات المصرفية

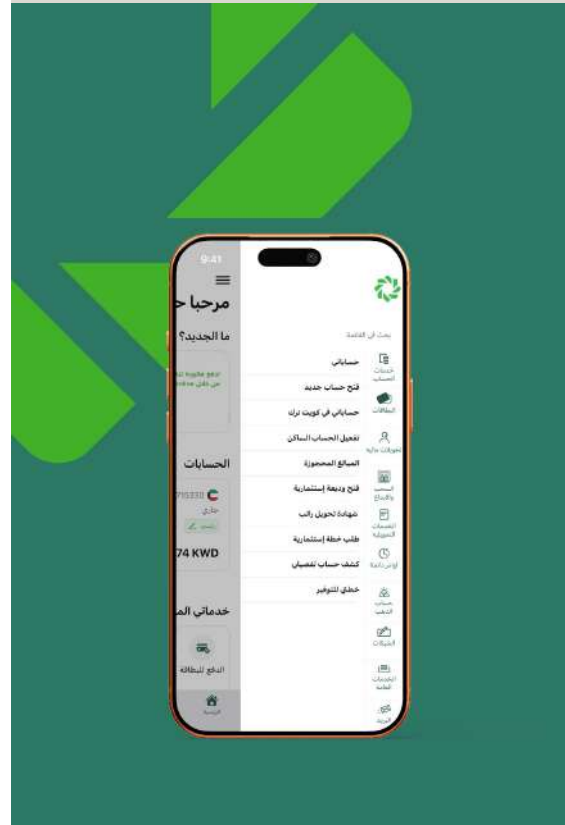
في إطار حرصه على مرافقة عملائه في مختلف مراحل حياتهم المالية، وتقديم أفضل الخدمات والعروض التي تواكب تطور احتياجاتهم، يوفر بنك الكويت الوطني لعملائه تجربة انتقال سلسلة من باقة الشباب إلى باقة «بلس» عند استلام أول راتب، بما يضمن استمرارية المزايا المصرفية والاستفادة من حلول وخدمات مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات بداية حياتهم المهنية.

وتهدف باقة «بلس» إلى دعم العملاء في بداية مسيرتهم المهنية من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والمزايا المصرفية التي تساعدهم على إدارة أموالهم بكفاءة أكبر، والاستفادة من أدوات ادخار وحلول مالية مرنة تلائم احتياجاتهم المتنامية وترسخ لديهم عادات مالية سليمة منذ المراحل الأولى للعمل.

وتتضمن الباقة مجموعة من المزايا المصرفية الحصرية، من أبرزها مكافآت نقدية عند تحويل الراتب، وعروض حصرية على نمط الحياة، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بطاقة KWT Visa Infinite

يوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة

بيت التمويل الكويتي يواصل ريادته في الحلول المصرفية الرقمية



للعمل إيقاف البطاقة مؤقتاً وإعادة تفعيلها، والإطلاع على نقاط مكافآت بيت التمويل الكويتي، والحصول على كامل معلومات البطاقة عبر التطبيق.

كما طوّر البنك خدمة تحديث البطاقة المدنية والمصادقة الرقمية دون الحاجة إلى البطاقة البلاستيكية، وأتاح إمكانية تحويل رصيد البطاقات مسبقة الدفع إلى الحساب الشخصي، إلى جانب تمكين العملاء من التحكم في حدود البطاقات الإضافية الممنوحة لأفراد العائلة وحدود استخدام بطاقات السحب الآلي.

وفي إطار تعزيز القيمة المضافة لتجربة العملاء، يوفر بيت التمويل الكويتي صفحة إلكترونية مخصصة للعروض تحت اسم KFH Offers، تم دمجها ضمن تطبيق KFHOnline، بما يتيح للعملاء استعراض مجموعة متنوعة من الخصومات والعروض الحصرية لدى عدد كبير من الشركاء التجاريين. وتعكس هذه المنظومة الشاملة من الخدمات الرقمية التزام بيت التمويل الكويتي بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، ضمن رؤية استراتيجية تتسبب تطورات القطاع المصرفي، وتعزز استدامة التميز والريادة الرقمية.

يواصل بيت التمويل الكويتي ترسيخ مكانته الرائدة في طرح الحلول المصرفية الرقمية، من خلال KFHOnline على الموبايل والموقع الإلكتروني، الذي يوفر خدمات مصرفية رقمية متكاملة، تلي احتياجات العملاء اليومية وتوفر لهم تجربة مصرفية سهلة وأمنة تشمل حلولاً متطورة في السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات إلكترونياً، وشراء وبيع الذهب، إلى جانب العديد من العمليات المصرفية الأساسية التي يمكن إنجازها بسهولة.

ويوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة مصرفية رقمية صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم بسهولة أينما كانوا.

ويتميز التطبيق بتصميم عصري وحلول ذكية، فقد قام بيت التمويل الكويتي بتحديث شامل للتطبيق في تأكيد جديد على الريادة بالابتكار الرقمي والتفوق في تقديم حلول مالية متطورة تلي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجيته التحول الرقمي.

ويتيح تطبيق KFHOnline للهواتف الذكية مجموعة واسعة من الخدمات التي تعكس فهم البنك لأنماط استخدام العملاء واحتياجاتهم، من بينها خدمات التحويلات المالية المحلية والدولية كخدمة «ومض» لتحويل الأموال، إضافة إلى خدمة التحويل بالتعاون مع شبكة «ويسترن يونيون» العالمية، والتي تمكن العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بسرعة وأمان، سواء نقداً أو مباشرة إلى الحسابات البنكية أو المحافظ الرقمية في مختلف دول العالم، مع الاستفادة من الانتشار الواسع لشبكة ويسترن يونيون عالمياً.

كما توفر خدمة KFHPay آلية مرنة وسريعة لتحويل وطلب الأموال، تتيح للعملاء إرسال طلبات دفع إلى فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص عبر مشاركة رابط دفع أو إدخال أرقام الهواتف. ويمكن للعميل إنشاء مجموعات مخصصة لطلب الأموال، مع إمكانية متابعة حالة الدفع لكل شخص من خلال قائمة «العمليات السابقة» الخاصة بخدمات KFHPay، بما يعزز الشفافية وسهولة المتابعة.

وأصبح التقديم على طلبات التمويل أونلاين عبر تطبيق KFHOnline أكثر سهولة، من خلال خطوات إلكترونية واضحة ومباشرة، حيث يمكن للعميل تقديم الطلب عبر قائمة الخدمات التمويلية واختيار «طلب تمويل»، دون الحاجة لزيارة الفرع.

ويقدم بيت التمويل الكويتي منظومة متكاملة من خدمات البطاقات المصرفية الرقمية، حيث توفر للعملاء إمكانية الإصدار الفوري لبطاقات الدفع المسبق الافتراضية. كما يمكن

إصدار تقرير الاستدامة لعام 2025 لترسيخ ممارسات الحوكمة والبيئة

«التجاري»: يرسخ مكانته شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية المستدامة

الحداد: نمو لافلت في قيمة السندات الخضراء بنسبة بلغت 64.9 %



إبتسام الحداد

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إصدار تقريره السنوي للاستدامة لعام 2025، ليصل بذلك إلى محطة جديدة على مسار التزامه المتواصل بدمج أبعاد الاستدامة الثلاثة - البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) - في صميم عملياته التشغيلية والاستراتيجية. ويأتي التقرير تجسيدا للتقدم الملموس الذي حققه البنك ضمن إطار المحركات الرئيسية لاستراتيجيته «صياغة المستقبل 2022-2026»، وفي مقدمتها التمويل المستدام بوصفه رافعة أساسية لدعم التحول نحو اقتصاد أكثر توازناً واستدامة.

ويعكس التقرير التزام البنك الراسخ بترجمة رؤية الكويت 2035 وتوجهات بنك الكويت المركزي إلى واقع عملي، عبر تعزيز التمويل المستدام والمساهمة في تحقيق ركائز خطة الدولة للتنمية المنبثقة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يرسّخ موقعه كأحد المؤسسات المصرفية الفاعلة في منظومة الاستدامة المالية بدولة الكويت.

وفي هذا السياق، صرّحت إبتسام الحداد، المدير العام لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة قائلا: «يسرّنا في البنك التجاري الكويتي إصدار تقرير الاستدامة لعام 2025 الذي يعرض الجوانب المتعددة للتنمية المستدامة في البنك بصورة شاملة ومتكاملة، وأهم الأنشطة المتعلقة بالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، مدعوماً بالإحصاءات والأرقام التي تعكس بوضوح مدى التقدم الذي حققه البنك في هذه الجوانب».

وأضافت الحداد أن البنك قد واصل تعزيز دوره في مجال التمويل المستدام خلال عام 2025، من خلال توسيع محافظته من المنتجات والحلول التمويلية الموجهة لدعم المشاريع ذات الأثر البيئي

والاجتماعي الإيجابي. وشهدت نسبة السندات الخضراء ارتفاعاً لافتاً بلغ 64.9% من قيمتها منذ عام 2024، في مؤشر واضح على تنامي الطلب على أدوات التمويل المستدام وثقة السوق في هذه المنتجات. وإلى جانب ذلك، قدم البنك قروضاً وتسهيلات تمويلية لعدد من الشركات العاملة في القطاعات الصديقة للبيئة، شملت تمويل مشاريع استراتيجية في مجالات الطاقة النظيفة ومعالجة المياه وإعادة التدوير وتحسين البنية التحتية، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية وينسجم مع الالتزامات البيئية العالمية.

وأوضحت أن حرص البنك التجاري على تعزيز التمويل المرتبط بدعم البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) يأتي باعتباره أحد المحاور الرئيسية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، لافتة إلى أن هذه التسهيلات التمويلية شكلت ما نسبته 7.6% من إجمالي تمويل

الشركات خلال عام 2025، وتركّزت في قطاعات ومشاريع ذات أثر بيئي وتنموي إيجابي.

وأفادت أن بيانات محفظة التمويل المستدام لدى البنك تكشف عن توزيع قطاعي متوازن يعكس رؤية استراتيجية شاملة؛ إذ استحوذت مشاريع معالجة المياه على النصيب الأكبر بنسبة 24.4% من إجمالي التمويلات المرتبطة بدعم البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، تلتها مشاريع الطاقة النظيفة والمصافي بنسبة 11.4%. وفي مسار مواز، واصل البنك دعم التسهيلات التمويلية المرتبطة بجهود التنوع الاقتصادي، حيث استحوذت المشاريع التنموية على النصيب الأكبر من إجمالي هذه التمويلات بنسبة 43.7%، بما يعكس الدور الذي يضطلع به البنك بوصفه شريكاً مالياً داعماً للمشاريع الاستراتيجية المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بدولة الكويت.

الأسهم القيادية تدعم المؤشر والنتائج تعيد فرز الشركات

«تاسي» يصمد فوق 10800 رغم الضغوط

تداول «الوطنية» يتجاوز متوسط 3 أشهر بـ543 %



10860 نقطة أعلى مستوى سجله المؤشر خلال الجلسة



10800 نقطة تختبر قوة السوق

التي تسجل خسائر أو تراجعاً حاداً في الأرباح لضغوط بيع مباشرة. وسيظل مستوى 10800 نقطة محوراً مهماً في الجلسات المقبلة، بينما يمثل 10860 نقطة أول اختبار أمام عودة الزخم الصعودي. أما استمرار المكاسب بصورة أكثر استدامة، فيتطلب اتساع نطاق الصعود وزيادة مشاركة الأسهم المتوسطة والصغيرة، بدلاً من الاعتماد بصورة رئيسية على دعم الأسهم القيادية.

تظهر جلسة الأحد أن «تاسي» نجح في المحافظة على مستوى 10800 نقطة بدعم من الأسهم القيادية، لكن قوة السوق الداخلية ما زالت أقل من قوة المؤشر الظاهرية، في ظل ارتفاع عدد الأسهم المتراجعة إلى 167 شركة مقابل 109 شركات صاعدة. ويبدو أن موسم نتائج الربع الثاني أصبح العامل الأكثر تأثيراً في قرارات المستثمرين، حيث تكافئ السوق الشركات التي تحقق نمواً أو تعلن توزيعات، بينما تتعرض الأسهم

سهماً متراجعاً، ما يعكس استمرار ضغوط أوسع على شريحة كبيرة من السوق. وتشير هذه الفجوة إلى أن المستثمرين ما زالوا يتعاملون بانتقائية عالية، مع تركيز السيولة على الشركات التي تقدم نتائج مالية قوية أو محفزات مرتبطة بالتوزيعات والأخبار التشغيلية. وهذا يفسر أيضاً التباين الحاد الذي شهدته الجلسة بين أسهم ارتفعت بنحو 10 % وأخرى سجلت تراجعاً قريبة من النسبة نفسها.

موسم النتائج

لعبت نتائج الربع الثاني دوراً محورياً في رسم خريطة الراجحين والخاسرين خلال الجلسة، إذ بات أداء الأسهم مرتبطاً بصورة مباشرة بقدرته الشركات على تحقيق نمو في الأرباح أو تجنب الخسائر. وقفز سهم «بدجت السعودية» بنسبة 3.62 % إلى 28.66 ريال بعد إعلان الشركة نتائجها المالية للربع الثاني وتوزيعات نقدية على المساهمين، ما عزز الطلب على السهم. كما ارتفع سهم «أسمنت السعودية» بنسبة 0.71 % إلى 28.30 ريال بعد إعلان أرباح بلغت 102 مليون ريال، بزيادة 7 % وصعد سهم «أسمنت المدينة» 1.08 % إلى 10.26 ريال بالتزامن مع إعلان نتائج مالية وتوزيعات، فيما ارتفع «تنمية» بنسبة 3.87 % إلى 59 ريال بعد تسجيل أرباح فصلية بلغت 19 مليون ريال. ويظهر ذلك أن المستثمرين كانوا مستعدين لمكافأة الشركات التي قدمت نتائج أفضل أو وفرت عائداً نقدياً واضحاً، في وقت عوقبت فيه الشركات التي أظهرت ضعفاً في الربحية.

خسائر تضغط

على الجانب الآخر، تعرضت مجموعة من الأسهم لضغوط قوية بعدما كشفت نتائج الربع الثاني عن خسائر أو تراجعاً حادة في الأرباح. وانخفض سهم «أكوا باور» بنسبة 4.15 % إلى 185 ريالاً رغم تسجيل الشركة أرباحاً فصلية بلغت 308.4 مليون ريال، ما يعكس أن المستثمرين ربما كانوا قد سعروا توقعات أقوى قبل إعلان النتائج. كما تراجع سهم «التصنيع» بنسبة 4.07 % إلى 8.48 ريال بعد تسجيل خسائر بلغت 547.8 مليون ريال في الربع الثاني. وانخفض «أمياتيت» 4.91 % إلى 12 ريالاً بعد تسجيل خسائر بقيمة 68.1 مليون ريال، فيما تراجع سهم «ساكو» 3.25 % عقب تسجيل خسائر فصلية بلغت 1.8 مليون ريال. وضغط تراجع الأرباح أيضاً على أسهم «الدواء» و«ميانا» و«أنابيب» و«صالح الراشد»، إذ هبطت أرباح عدد منها بنسب كبيرة مقارنة بالفترة المماثلة.

صدمة العربية

وكان سهم «العربية» من أبرز الأسهم

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات الأحد على ارتفاع محدود بلغ 0.1 %، ليغلق عند 10817 نقطة، مضيفاً نحو 5 نقاط فقط، في جلسة عكست توازناً دقيقاً بين الدعم القادم من بعض الأسهم القيادية والضغوط التي فرضتها نتائج أعمال عدد من الشركات. وبلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 3.2 مليار ريال، فيما تحرك المؤشر خلال الجلسة بين مستوى منخفض بلغ 10810 نقاط وأعلى مستوى عند 10860 نقطة، قبل أن يقلص جانباً من مكاسبه ويغلق بالقرب من الحد الأدنى لنطاقه اليومي. ورغم الإغلاق الإيجابي، تكشف تفاصيل الجلسة عن صورة أكثر تحفظاً مما يوحي به ارتفاع المؤشر، إذ تراجعت أسعار 167 شركة، مقابل ارتفاع 109 شركات فقط، ما يعني أن المكاسب لم تكن واسعة النطاق، وإنما استندت بدرجة أكبر إلى أداء عدد من الأسهم ذات الوزن المؤثر.

صمود المؤشر

إغلاق «تاسي» فوق مستوى 10800 نقطة يحمل دلالة فنية ونفسية مهمة، خصوصاً بعدما لامس خلال الجلسة 10860 نقطة، قبل أن يتراجع تدريجياً في الساعات الأخيرة. ويشير تقلص المكاسب من أعلى مستويات الجلسة إلى أن السوق واجهت عمليات جني أرباح وبيع انتقائي، لكن الدعم من الأسهم الكبرى حال دون تحول المؤشر إلى المنطقة الحمراء. وكان سهماً «أرامكو السعودية» و«مصرف الراجحي» من أبرز عناصر الدعم، إذ ارتفع الأول بنسبة 0.38 % ليغلق عند 26.60 ريال، بينما صعد «الراجحي» بنسبة 0.31 % إلى 64.75 ريال.

ويمثل أداء هذين السهمين أهمية خاصة بالنظر إلى قتلتهما داخل المؤشر، إذ إن تحركات محدودة فيهما تستطيع تعويض تراجعاً أكبر في عدد من الأسهم الأقل وزناً. كما ارتفع سهم «سابك» بنسبة 1.19 % إلى 51.15 ريال، ما وفر دعماً إضافياً للسوق، فيما صعد «البنك الأهلي السعودي» بنسبة 0.59 % إلى 41.10 ريال.

اتساع ضعيف

لكن أداء الأسهم يكشف أن الإيجابية لم تكن شاملة، إذ تجاوز عدد الشركات المتراجعة نظيرتها المرتفعة بفارق واضح، مع انخفاض 167 سهماً مقابل ارتفاع 109 فقط. ويعني ذلك أن المؤشر العام لا يعكس بالكامل المزاج السائد في السوق، لأن الأوزان الكبيرة لبعض الشركات يمكن أن ترفع «تاسي» حتى في جلسة تتراجع فيها غالبية الأسهم. وتزداد أهمية هذه الإشارة عند مقارنتها بأداء الشركات خلال 52 أسبوعاً، حيث بلغ عدد الأسهم المرتفعة 61 فقط مقابل 224

وتصدر سهم «الوطنية» هذه القائمة، إذ تجاوز تداول اليوم متوسط الأشهر الثلاثة بنسبة 543.23 %، بعدما تم تداول نحو 2.26 مليون سهم مقارنة بمتوسط يقارب 352 ألف سهم. كما ارتفع نشاط «أسيج» بنسبة 481.54 % إلى نحو 3.3 مليون سهم، فيما تجاوز تداول «العربية» متوسطه بنسبة 425.82 % وسجل سهم «تنمية» ارتفاعاً في النشاط بنسبة 401.77 %، و«الراجحي ريت» بنسبة 388.75 %، و«تهامة» 318.68 %، و«سابتكو» 309.97 %.

وتعكس هذه الأرقام تركيز المستثمرين على الأسهم التي تشهد محفزات أو تغيرات سريعة كبيرة، ما يدعم نمط التداول الانتقائي الذي سيطر على السوق خلال الجلسة.

4.53 %، و«الكابلات السعودية» 4.18 %، وتشير هذه التحركات إلى استمرار وجود شهية مضاربة وانتقائية في السوق رغم محدودية مكاسب المؤشر العام، وهو ما يعزز فكرة أن السيولة لا تتحرك في اتجاه واحد وإنما تبحث عن محفزات خاصة في كل سهم.

لكن المكاسب الحادة في بعض الشركات لا تغير حقيقة أن عدد الأسهم المتراجعة ظل أكبر بصورة واضحة من المرتفعة، ما يجعل قوة السوق الداخلية أقل من صورة المؤشر الظاهرية.

نشاط استثنائي

وشهدت عدة شركات تداولات تجاوزت بصورة كبيرة متوسطاتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ما يعكس زيادة النشاط حول بعض الأسهم.

وفي السياق نفسه، أغلق سهم «الأصيل» منخفضاً بنحو 3.47 % إلى 3.62 ريال بعد انتهاء أحقية التوزيعات النقدية، ما يعكس أيضاً تأثير العوامل الفنية المرتبطة بالتوزيعات في حركة الأسعار.

قفزات قوية

في المقابل، شهدت السوق ارتفاعات حادة في مجموعة من الأسهم المتوسطة والصغيرة، إذ تصدر سهم «متكاملة» قائمة الراجحين بارتفاع 10 % إلى 14.19 ريال.

وصعد سهم «الوطنية» بنسبة 9.92 % إلى 15.18 ريال، وارتفع «أسيج» 9.88 % إلى 8.34 ريال، فيما سجل «ليفيا» مكاسب بلغت 5.41 % إلى 15.60 ريال، كما ارتفع سهم «الآمار» 4.69 %، و«إم أي إس» 4.66 %، و«الوسائل الصناعية»

التي جذبت الانتباه بعدما هبط بنسبة 9.96 % إلى 73.70 ريال، مسجلاً أدنى إغلاق منذ إدراجه. وجاء الانخفاض الحاد بعد إعلان الشركة خسائر بلغت 214.5 مليون ريال خلال الربع الثاني من 2026، وهي نتيجة دفعت المستثمرين إلى إعادة تقييم السهم بصورة سريعة.

ولم يقتصر تأثير النتائج على السعر، إذ شهد السهم نشاطاً تداولياً مرتفعاً بصورة ملحوظة، حيث تجاوز حجم التداول متوسط الأشهر الثلاثة السابقة بنحو 425.82 % وتكشف هذه الحركة أن النتائج الفصلية أصبحت محفزاً رئيسياً لانتقال السيولة بين الشركات، سواء عبر الشراء في الأسهم التي تفوقت على التوقعات، أو الخروج السريع من الشركات التي أظهرت تدهوراً في أدائها المالي.

أكثر الشركات انخفاصاً

الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1 العربية	81.85	73.70	(9.96%)
2 طباعة وتغليف	8.72	8.12	(6.88%)
3 البحر الأحمر	24.20	22.92	(5.29%)
4 تبوك الزراعية	8.70	8.26	(5.06%)
5 أمياتيت	12.62	12.00	(4.91%)
6 للظاحن الحديثة	30.12	28.82	(4.32%)
7 علم	621.50	595.50	(4.18%)
8 أكوا	193.00	185.00	(4.15%)
9 التصنيع	8.84	8.48	(4.07%)
10 سي جي إس	6.55	6.30	(3.82%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1 متكاملة	12.90	14.19	10.00%
2 الوطنية	13.81	15.18	9.92%
3 أسيج	7.59	8.34	9.88%
4 ليفا	14.80	15.60	5.41%
5 الآمار	39.26	41.10	4.69%
6 ام أي اس	279.20	292.20	4.66%
7 الوسائل الصناعية	2.87	3.00	4.53%
8 الكابلات السعودية	165.20	172.10	4.18%
9 تنمية	56.80	59.00	3.87%
10 مرافق	37.00	38.40	3.78%

ارتفاع أحجام التداول لا يمنع ضغوط القطاعات القيادية

بورصة قطر تتراجع والسيولة تفقد الزخم

العقارات تهبط 1.11 %
والتأمين يصعد 1.62 %

المؤشر يفقد 12.14 نقطة
ويغلق عند 10100

مستويات الطلب والعرض.
كما أن ارتفاع سهم بنسبة تقارب 10 %
في جلسة يغلب عليها التراجع يؤكد أن بعض
الأسهم ما زالت قادرة على جذب سيولة
مضاربة حتى في ظل ضعف الاتجاه العام
للسوق.

«بلدنا» تتصدر

وكان سهم «بلدنا» الأكثر نشاطاً خلال
الجلسة، بعدما سجل تداولات بحجم بلغ
53.49 مليون سهم، وبسيولة وصلت إلى
69.41 مليون ريال.

وعني ذلك أن السهم استحوذ على نسبة
كبيرة من إجمالي أحجام التداول في السوق،
ما جعله المحرك الأبرز لنشاط الجلسة من
حيث الكميات.

ويبرز هذا التركيز أهمية التمييز بين ارتفاع
إجمالي أحجام التداول وبين اتساع النشاط
على مستوى السوق، إذ إن جزءاً كبيراً من
الزيادة في الكميات جاء نتيجة النشاط القوي
على سهم واحد.

ومن ثم، فإن ارتفاع أحجام التداول لا
يعكس بالضرورة تحسناً عاماً في شهية
المستثمرين، خصوصاً مع تراجع المؤشر
والسيولة وعدد الصفقات في الوقت نفسه.

الحذر يسيطر رغم ارتفاع التداول

تكشف جلسة الأحد أن بورصة قطر لا تزال
تتحرك في نطاق حذر، إذ لم يتمكن ارتفاع
أحجام التداول من دفع المؤشر إلى الصعود،
بينما تراجعت السيولة واستمر تفوق الأسهم
الخاسرة على الرابحة.

وسيكون استمرار المؤشر قرب مستوى
10100 نقطة عاملاً مهماً في تحديد اتجاه
السوق خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا
عادت السيولة إلى الارتفاع واتسع النشاط
ليشمل عدداً أكبر من الأسهم والقطاعات.

أما بقاء التداولات مركزة في عدد محدود
من الأسهم، مع استمرار تراجع السيولة، فقد
يبقي حركة المؤشر محدودة ويعزز الاتجاه
الانتقائي الذي طبع جلسة الأحد.

الخميس الماضي، وهو ما يعزز صورة الجلسة
التي اتسمت بارتفاع الكميات المتداولة من دون
توسع مماثل في السيولة أو عدد العمليات.

أسهم متباينة

وعلى مستوى الأسهم، غلب اللون الأحمر
على حركة السوق، إذ تراجع 28 سهماً من
بين الأسهم النشطة، مقابل ارتفاع 21 سهماً
واستقرار 5 أسهم.

وتصدر سهم «مقدام» قائمة التراجعات
بانخفاض نسبته 3.24 %، في حين جاء سهم
«العامّة» في مقدمة الراحين بعد صعوده
بنسبة 9.42 %.

ويكشف الفارق الكبير بين أداء السهمين
استمرار الطابع الانتقائي للتداولات، إذ لم
تتحرك الأسهم في اتجاه موحد، بل شهدت
السوق تفاوتاً واضحاً بين الشركات بحسب

التداولات إلى 304.91 مليون ريال، مقارنة
بنحو 322.41 مليون ريال في جلسة
الخميس، ما يعكس انخفاضاً في حجم
الأموال المتداولة رغم ارتفاع عدد الأسهم التي
تم تداولها.

وفي المقابل، قفزت أحجام التداول إلى
146.84 مليون سهم، من 112.83 مليون
سهم في الجلسة السابقة، ما يعني أن السوق
شهدت تداول كميات أكبر من الأسهم بمتوسط
قيمة أقل نسبياً.

ويمكن قراءة هذا التباين باعتباره مؤشراً
على تركيز التداولات في أسهم أقل سعراً، أو
انتقال جانب من النشاط إلى أسهم تشهد
حركة مضاربة أكبر دون أن يصاحب ذلك
دخول قوي لسيولة جديدة.

كما تراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 19.42
ألف صفقة مقارنة بـ21.68 ألف صفقة

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1 العامة	2.549	2.789	9.42 %
2 بلدنا	1.228	1.316	7.17 %
3 تكنو كيو	2.157	2.217	2.78 %
4 فودافون قطر	2.649	2.708	2.23 %
5 مخازن	2.474	2.509	1.41 %
6 أوريدو	12.970	13.100	1.00 %
7 التجاري	4.109	4.150	1.00 %
8 السلام	0.771	0.778	0.91 %
9 الرعاية	5.523	5.570	0.85 %
10 بنك دخان	3.270	3.297	0.83 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1 مقدام القابضة	2.158	2.088	3.24 %
2 الأهلي	4.181	4.055	3.01 %
3 قامكو	1.500	1.459	2.73 %
4 الخليج الدولية	1.915	1.878	1.93 %
5 مسيعيد	1.127	1.108	1.69 %
6 إزدان القابضة	0.852	0.840	1.41 %
7 بروة	2.379	2.347	1.35 %
8 قطر للوقود	13.700	13.540	1.17 %
9 الطبية	1.282	1.268	1.09 %
10 إنماء القابضة	2.745	2.720	0.91 %

سجل نموا بنحو 3.3 %

ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر
في قطر إلى 172.2 مليار ريال



وأظهرت نتائج مسح الاستثمار
الأجنبي المباشر في دولة قطر
ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي
المباشر إلى الداخل بنسبة
3.3 % بنهاية الربع الأول من
عام 2026، مقارنةً بالربع
الرابع من عام 2025؛ ليصل إلى
172.2 مليار ريال قطري.
وأصدر المجلس الوطني
للتخطيط نتائج المسح أمس
الأحد، الذي نُفذ بالتعاون مع
مصرف قطر المركزي، مؤكداً
استمرار نمو أرصدة الاستثمار
الأجنبي المباشر إلى الداخل
والخارج خلال الفترة من يناير
إلى مارس 2026.

وقال الأمين العام للمجلس
الوطني للتخطيط، عبدالعزيز
بن ناصر بن مبارك آل خليفة، إن
ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي
المباشر إلى الداخل خلال الربع
الأول من عام 2026 يُعد مؤشراً
إيجابياً على مسار الاستثمار في
دولة قطر، مشيراً إلى أن التركيز
لا يقتصر على حجم الاستثمارات،
بل يمتد إلى نوعيتها وأثرها في
تنويع الاقتصاد ورفع الإنتاجية،
ونقل المعرفة والتكنولوجيا،
وتعزيز نمو القطاعات ذات
القيمة المضافة.

قطر المركزي الخاصة بالمؤسسات
المالية النقدية؛ بما فيها البنوك
وشركات التأمين والمؤسسات
المالية الأخرى.

بيانات الربع الأول من عام
2026 استندت إلى عينة تضم
نحو 210 منشآت عاملة في دولة
قطر، مع دمج بيانات مصرف

للتخطيط إلى أن هذه النتائج
تأتي ضمن جهوده لتطوير
الإحصاءات الاقتصادية الوطنية
 ورفع جودتها، موضحاً أن

وأنشطة الإقامة والخدمات
الغذائية بنسبة 9.1 %، وأنشطة
النقل والتخزين بنسبة 7 %.
وأشار المجلس الوطني

المؤشر يربح 27.61 نقطة ويغلق عند 7395

«مسقط 30» يصعد رغم انكماش التداولات

46.39 مليون ريال سيولة
السوق بتراجع 19.68 %

التداولات تنكمش 21.83 % إلى
157.92 مليون سهم

المكاسب تحتاج دعماً من السيولة

تظهر جلسة الأحد أن بورصة مسقط استطاعت بدء الأسبوع بإيجابية رغم تراجع السيولة وأحجام التداول، وهو ما يعكس قوة نسبية في عدد من الأسهم القيادية، خصوصاً داخل القطاع المالي.

لكن استمرار الصعود خلال الجلسات المقبلة قد يحتاج إلى تحسن في مستويات السيولة واتساع نطاق المكاسب ليشمل قطاعات وأسهم أكثر، بدلاً من الاعتماد على تحركات قوية في عدد محدود من الشركات.

وفي حال عودة قيم التداول للارتفاع مع بقاء القطاع المالي داعماً، قد يتمكن «مسقط 30» من تعزيز مكاسبه، أما استمرار انكماش النشاط فقد يبقى الصعود محدوداً حتى مع بقاء المؤشر في المنطقة الخضراء.

تتمتع بزخم خاص أو توقعات إيجابية.

نشاط مصرفي

وتصدر سهم «بنك صحر الدولي» الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم بتداول 48.84 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بأسهم القطاع المصرفي.

أما من حيث قيمة التداولات، فجاء سهم «بنك مسقط» في الصدارة بسيولة بلغت نحو 9.98 مليون ريال.

ويؤكد تصدر سهمين مصرفيين لقائمتي النشاط حجماً وقيمة استمرار الدور المحوري للقطاع المالي في تحديد اتجاهات بورصة مسقط، سواء على مستوى المؤشر أو السيولة.

كما يتسق ذلك مع ارتفاع مؤشر القطاع بنسبة 0.82 %، ليصبح العامل الأكثر وضوحاً في تفسير مكاسب السوق خلال الجلسة.

وهذا النوع من الحركة يعكس سوقاً انتقائية، حيث يركز المستثمرون على أسهم بعينها بدلاً من تحرك شامل غالبة الشركات.

الخدمات تساند

وساهم قطاع الخدمات بدوره في دعم المؤشر بعد ارتفاعه بنسبة 0.2 %، بدعم من صعود سهم «مسقط للغازات» بنسبة 7.19 %، إلى جانب ارتفاع سهم «ظفار لتوليد الكهرباء» بنسبة 3.75 %.

ووفرت مكاسب القطاع دعماً إضافياً للسوق، خصوصاً في ظل التراجع الذي سجله قطاع الصناعة، وهو القطاع الوحيد الذي أنهى الجلسة في المنطقة الحمراء.

وانخفض مؤشر الصناعة بنسبة 0.5 %، متأثراً بتراجع سهم «المطاحن العمانية» بنسبة 2.78 %، وهبوط «جلفار للهندسة والمقاولات» بنسبة 1.89 %.

ويكشف هذا التباين القطاعي أن جلسة الأحد لم تكن مدفوعة بتحسن شامل في شهية المخاطرة، وإنما بتحركات مركزة في القطاعين المالي والخدمات.

نشاط أضعف

وعلى الرغم من ارتفاع المؤشر، شهدت السوق تراجعاً ملحوظاً في مستويات النشاط، إذ انخفض حجم التداولات بنسبة 21.83 % إلى 157.92 مليون ورقة مالية، مقابل 202.02 مليون ورقة مالية في جلسة الخميس الماضي.

كما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 19.68 % إلى 46.39 مليون ريال، مقارنة بنحو 57.75 مليون ريال في الجلسة السابقة.

ويعني ذلك أن ارتفاع السوق جاء في بيئة سيولة أضعف، وهو ما يقلل من قوة الإشارة الصعودية مقارنة بجلسة يتزامن فيها ارتفاع المؤشر مع زيادة واضحة في التداولات.

كما قد يعكس انخفاض السيولة حالة من الترقب لدى المستثمرين في بداية الأسبوع، مع التركيز على عدد محدود من الأسهم التي

دعم مالي

وقاد القطاع المالي ارتفاعات السوق بعدما صعد مؤشره بنسبة 0.82 %، مستفيداً من المكاسب القوية لسهم «العمانية العالمية للتنمية والاستثمار – أومينفست»، الذي تصدر الأسهم الرابحة بارتفاع بلغ 8.97 %.

كما ارتفع سهم «العمانية المتحدة للتأمين» بنسبة 1.28 %، ما عزز الزخم الإيجابي للقطاع، رغم تعرضه لضغوط من سهم «المدينة للاستثمار القابضة» الذي تصدر قائمة الخاسرين بانخفاض نسبته 10 %.

ويشير هذا التباين داخل القطاع نفسه إلى أن صعوده لم يكن واسع النطاق، وإنما جاء نتيجة تأثير مجموعة محددة من الأسهم التي سجلت مكاسب قوية بما يكفي لتعويض التراجعات الحادة في أسهم أخرى.

استهلت بورصة مسقط تعاملات الأسبوع على ارتفاع، مدعومة بصعود القطاعين المالي والخدمات، في جلسة أظهرت تبايناً بين تحسن أداء المؤشر الرئيسي وتراجع واضح في مؤشرات النشاط، سواء من حيث أحجام التداول أو قيمتها.

وأغلق مؤشر «مسقط 30» مرتفعاً بنسبة 0.37 % عند مستوى 7395.55 نقطة، مضيفاً 27.61 نقطة مقارنة بإغلاق الخميس الماضي، في إشارة إلى قدرة الأسهم القيادية على دفع السوق إلى المنطقة الخضراء رغم انحسار شهية التداول.

ويعكس أداء الجلسة أن اتجاه المؤشر لم يكن مرتبطاً باتساع النشاط بقدر اعتماده على مكاسب عدد من الأسهم المؤثرة، خصوصاً في القطاع المالي، الذي شكل المحرك الرئيسي لصعود السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1	جلفار للهندسة و المقاولات	0.159	0.156	1.89 %
2	الها للسيراميك	0.270	0.265	1.85 %
3	الأنوار لبلاط السيراميك	0.130	0.128	1.54 %
4	بنك صحر	0.182	0.180	1.10 %
5	الدينة تكافل	0.111	0.110	0.90 %
6	بنك نزوى	0.137	0.136	0.73 %
7	فولتامب للطاقة	0.174	0.173	0.57 %
8	السوداي للطاقة	0.186	0.185	0.54 %
9	عمانتيل	1.392	1.387	0.36 %
10	التهضة للخدمات	0.279	0.278	0.36 %

1.39 مليون سهم إجمالي التداولات في الجلسة

ضغوط قطاعية تكبح أداء بورصة البحرين

3 قطاعات تضغط على اتجاه
السوق البحريني

402 ألف دينار سيولة متداولة
عبر 113 صفقة

وتشير أرقام الجلسة إلى أن بورصة البحرين تمر بمرحلة يغلب عليها الحذر، إذ لم تظهر تدفقات مالية كبيرة تستطيع تغيير اتجاه التداول، فيما تركز الضغط على ثلاثة قطاعات.

وفي مثل هذه البيئة، تصبح عودة السيولة عاملاً مهماً في تحديد قدرة السوق على استعادة الزخم، لأن تحسن المؤشرات دون ارتفاع واضح في قيم التداول قد يظل محدوداً وقابلاً للتراجع.

وفي المقابل، فإن صمود بعض الأسهم والمؤشر الإسلامي يوفر إشارة إلى أن المستثمرين لم يتجهوا إلى البيع بصورة جماعية، وإنما يواصلون إعادة توزيع مراكزهم بصورة انتقائية.

السيولة تحدد مسار السوق المقبل

تكشف جلسة الأحد أن التحدي الأبرز أمام بورصة البحرين يتمثل في ضعف الزخم أكثر من وجود موجة بيع واسعة، إذ تركزت الضغوط في قطاعات الاتصالات والمال والمواد الأساسية، بينما تمكن المؤشر الإسلامي من تحقيق مكاسب طفيفة.

وسيطل تحسن مستويات التداول شرطاً مهماً لتغيير الصورة خلال الجلسات المقبلة، إذ إن ارتفاع السيولة واتساع نطاق الشراء يمكن أن يمنح السوق زخماً أكبر، بينما قد يؤدي استمرار النشاط المحدود إلى إبقاء المؤشرات تحت تأثير التحركات الانتقائية للأسهم والقطاعات الرئيسية.

وانتظار محفزات جديدة قبل زيادة انكشافهم على الأسهم، بدلاً من الدخول في موجة شراء واسعة.

الإسلامي يصمد

وفي مقابل الضغوط التي تعرضت لها قطاعات السوق، نجح مؤشر البحرين الإسلامي في تسجيل ارتفاع محدود بلغ 0.15 نقطة، لينهي التعاملات عند مستوى 921.76 نقطة.

ورغم ضآلة المكاسب، فإن تحرك المؤشر الإسلامي عكس الاتجاه العام يحمل دلالة على وجود طلب انتقائي على بعض الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة.

ويؤكد ذلك أن أداء الجلسة لم يكن سلبياً بصورة شاملة، وإنما شهد اختلافاً بين مجموعات الأسهم، في ظل توجه المستثمرين إلى فرص محددة بدلاً من اتخاذ اتجاه موحد تجاه السوق بأكملها.

وتبرز هذه الانتقائية عادة في الجلسات منخفضة السيولة، حيث يصبح أداء الأسهم الفردية أكثر ارتباطاً بمحفزاتها الخاصة مقارنة باتجاه السوق العام.

بقطاع منفرد، وإنما توزع على أكثر من مجموعة رئيسية من الأسهم.

وتعكس هذه الصورة غياب محفزات شرائية قوية قادرة على تعويض الضغوط، خصوصاً في ظل محدودية السيولة المتداولة خلال الجلسة.

سيولة محدودة

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية 402 ألفاً و 283 ديناراً، فيما وصلت كمية الأسهم المتداولة إلى مليون و 390 ألفاً و 942 سهماً.

وجرى تنفيذ هذه التداولات من خلال 113 صفقة فقط، ما يكشف عن هدوء نسبي في حركة المستثمرين و غياب التداولات الكثيفة التي يمكن أن تغير اتجاه السوق بصورة واضحة.

وتكتسب مستويات السيولة أهمية في قراءة أداء البورصة، إذ إن استمرار التداول عند قيم محدودة يجعل تحركات عدد قليل من الأسهم ذات تأثير أكبر في المؤشرات.

كما أن انخفاض النشاط قد يعكس ميلاً لدى المستثمرين إلى الاحتفاظ بمراكزهم

تشير إلى جلسة محدودة النشاط مقارنة بالأسواق الخليجية الأكبر.

ضغوط ثلاثية

جاء الضغط على السوق من ثلاثة قطاعات رئيسية هي الاتصالات والمال والمواد الأساسية، ما حد من قدرة المؤشرات على تحقيق أداء إيجابي.

وتكتسب حركة القطاع المالي أهمية خاصة في بورصة البحرين بالنظر إلى حضور المؤسسات المصرفية والمالية في السوق، وبالتالي فإن تعرض القطاع لضغوط ينعكس عادة على الاتجاه العام للتداولات.

كما أضاف انخفاض قطاعي الاتصالات والمواد الأساسية مزيداً من الضغوط، وهو ما يشير إلى أن التراجع لم يكن مرتبطاً

تعرضت بورصة البحرين لضغوط خلال تعاملات الأحد، مع تراجع قطاعات الاتصالات والمال والمواد الأساسية، في جلسة اتسمت بمستويات محدودة من السيولة والنشاط، بينما تحرك مؤشر البحرين الإسلامي في الاتجاه المعاكس مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً.

ويعكس أداء السوق حالة من التباين بين المؤشرات، إذ مارست القطاعات الرئيسية ضغوطاً على الاتجاه العام، في حين حافظت الأسهم المتوافقة مع الشريعة على قدر من التماسك، ما ساعد المؤشر الإسلامي على الإغلاق في المنطقة الخضراء.

وبلغ إجمالي حجم الأسهم المتداولة مليوناً و 390 ألفاً و 942 سهماً، بقيمة إجمالية بلغت 402.28 ألف دينار بحريني، من خلال تنفيذ 113 صفقة، وهي مستويات

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1	بييون ش.م.ب	0.460	0.450	2.17 %
2	خليجي بنك ش.م.ب	0.069	0.068	1.45 %
3	ألبا	0.920	0.915	0.54 %
4	البحرين والكويت	0.560	0.558	0.36 %
5	البحرين الوطني	0.525	0.524	0.19 %

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/06	2026/08/09	التغير
1	بيتك	2.510	2.530	0.80 %
2	بنك جي إف إنش	0.556	0.557	0.18 %

ترامب يراهن على الدبلوماسية لتخفيف التوتر مع بكين

شباب أميركا يرفضون مواجهة الصين المتصاعدة

1 28 % فقط من الأميركيين
يعتبرون الصين عدواً2 62 % من الشباب يفضلون
التعاون مع بكين

خلال لقائه في مايو الماضي بالرئيس الصيني شي جين بينج، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب لنظيره إنه «لشرف كبير أن أكون صديقك»، قبل أن يصفه في مقابلة أجريت معه في يونيو بأنه رجل يتمتع بذكاء شديد ومكانة كبيرة وثقة عالية بالنفس.

وتبدو هذه اللغة استثنائية في واشنطن، حيث يصعب تصور استخدام مسؤول أميركي بارز عبارات مماثلة في وصف رئيس الدولة التي ينظر إليها باعتبارها المنافس الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة. وقبل فترة وجيزة من نشر مقابلة ترامب، أقر مجلس الشيوخ قراراً يدين شي بوصفه «ديكتاتوراً»، ويوجه إليه اتهامات بتقويض فرص السلام والأمن وتدمير جراثيم ضد الإنسانية.

لكن النهج غير التقليدي الذي يتبعه ترامب تجاه الصين قد يفتح مساحة سياسية لإعادة النظر في طبيعة المنافسة بين أكبر اقتصادين في العالم، خصوصاً مع تزايد المؤشرات على أن قطاعات واسعة من الرأي العام الأميركي، وفي مقدمتها الأجيال الشابة، لا تنظر إلى بكين بالدرجة نفسها من العداء التي تعكسها الخطابات السياسية في واشنطن.

نهج مختلف

يتبنى ترامب رؤية أكثر ضيقاً للمنافسة الاستراتيجية مع الصين مقارنة بكثير من المشرعين وصناع القرار الأميركيين، إذ يركز بصورة أساسية على الملفات الاقتصادية والتجارية، وفي مقدمتها حجم الفائض التجاري الصيني والصادرات المرتبطة بالمواد الأولية المستخدمة في صناعة الفنتانيل.

ويختلف ذلك عن الرؤية الشاملة التي تتعامل مع الصين باعتبارها تحدياً يمتد إلى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والجيو سياسية، ويقضي من الولايات المتحدة حشد مواردها وتحالفاتها لاحتواء صعودها.

ويبدو أن ترامب يراهن بدرجة أكبر على قدرته الشخصية على التفاوض، ويعتقد أن الدبلوماسية المباشرة على مستوى القادة يمكن أن تتجاوز جانباً من الخلافات الهيكلية بين البلدين وتؤسس علاقة تقوم على قدر أكبر من التعاون.

ورغم صعوبة تصور تحقيق «نصر» أميركي حاسم في المنافسة مع الصين، فإن هذا النهج يوفر مساحة للاعتراف بأن إدارة المنافسة ومنع تحولها إلى مواجهة مفتوحة ربما يكونان هدفاً أكثر واقعية.

مزاج متغير

وتشير استطلاعات الرأي الحديثة إلى أن توجه ترامب نحو تخفيف حدة المواجهة قد يكون أقرب إلى المزاج الشعبي الأميركي مما توحى به الخطابات السائدة في الكونجرس. رغم استمرار النظرة السلبية إلى الصين لدى غالبية الأميركيين، كشف استطلاع لمركز «بيو» للأبحاث في يناير 2026 عن تراجع ملحوظ في نسبة الذين يعتبرون بكين «عدواً» للولايات المتحدة.

وانخفضت هذه النسبة من 42% في مارس 2024 إلى 28% فقط في يناير الماضي، ما يشير إلى تحول في نظرة شريحة مهمة من الأميركيين إلى طبيعة العلاقة بين البلدين.

فجوة أجيال

ويبرز الاختلاف بصورة أكبر عند تقسيم الرأي العام بحسب العمر، إذ تظهر فجوة واضحة بين الأجيال تتجاوز حتى الانقسامات التقليدية بين الجمهوريين والديمقراطيين.

وبحسب «بيو»، فإن 32 % فقط من الجمهوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و49 عاماً يصفون الصين بأنها عدو، مقابل 55 % بين الجمهوريين الذين تبلغ أعمارهم 50 عاماً فما فوق.

وتظهر الفجوة نفسها، وإن بدرجة أقل، بين الديمقراطيين، إذ يعتبر 10 % فقط ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و49 عاماً الصين عدواً، مقارنة بـ18 % بين من يبلغون 50 عاماً فأكثر.

قوة الصين

ويظهر الاختلاف بصورة أوضح عند سؤال الأميركيين عن احتمالات تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأميركية.

فوفق استطلاع أجرته مؤسسة «كارنيجي» في نوفمبر 2025، قال 27 % فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً إن حياتهم ستصبح «أسوأ» إذا تجاوزت القوة الصينية نظيرتها الأميركية.

وترتفع النسبة إلى 52 % لدى الأميركيين الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق، ما يعكس اختلافاً جذرياً في الطريقة التي ينظر بها الجيلان إلى صعود بكين. فبالنسبة إلى أجيال أميركية أكبر سناً، يمثل احتمال ظهور قوة مكافئة

للولايات المتحدة تحولاً كبيراً عن النظام الدولي الذي اعتادته خلال العقود الماضية. أما الشباب فقد نشأوا في عالم أصبحت فيه الصين بالفعل قوة اقتصادية وتكنولوجية كبرى، وبالتالي قد لا ينظرون إلى صعودها باعتباره تحولاً استثنائياً بالدرجة نفسها.

التعاون أولاً

ويتعزز هذا الاتجاه بنتائج استطلاع أجراه معهد «سيرتش لايت» في مارس 2026، أظهر أن 62 % من الأميركيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً يرغبون في أن تتعاون الولايات المتحدة مع الصين وأن تتحسن العلاقات بين البلدين.

وفي المقابل، قال 29 % فقط إنهم يفضلون «مواجهة الصين»، ما يعكس تفوق خيار التعاون بفارق كبير بين الشباب.

وقد يرتبط ذلك باختلاف الأولويات الاقتصادية. فالأجيال الشابة أكثر تشاؤماً بشأن فرصها الاقتصادية مقارنة بالأجيال الأكبر سناً، وتواجه تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة والسكن وتكوين الثروة، وهو ما يجعل القضايا الاقتصادية الداخلية أكثر حضوراً لديها من صراعات القوى الكبرى في الخارج.

مصالح اقتصادية

ولا تقتصر النظرة المختلفة على الموقف السياسي من الصين، بل تمتد إلى تقييم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

فوفق استطلاع أجرته مؤسسة «أمريكان كومباس» في مايو 2026، يرى 82 % من المشاركين من الجيل «زد» أن العلاقة الاقتصادية الثنائية خلال ربع القرن الماضي كانت «جيدة جداً» أو «إيجابية أكثر منها سلبية» بالنسبة للولايات المتحدة.

والأكثر لفتاً للانتباه أن 68 % منهم يرغبون في تشجيع الاستثمارات الصينية، وهي نتيجة تتناقض مع اتجاه متزايد في واشنطن نحو تشديد القيود على حركة رأس المال والاستثمارات المرتبطة بالصين.

مواجهة صعبة

ورغم ذلك، لا يزال عدد كبير من خبراء الشؤون الصينية في واشنطن يعتقد أن القوة المتنامية لبكين والقلق الواسع داخل الكونجرس سيدفعان الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى العودة إلى نهج أكثر صدامية. وتستند هذه الرؤية إلى أن الخلافات بين البلدين ليست تجارية فقط، وإنما تشمل قضايا الأمن والتكنولوجيا والنفوذ الدولي،

ما يجعل تسويتها عبر العلاقة الشخصية بين الرئيسين أمراً بالغ الصعوبة. لكن التحدي أمام هذا التوجه يتمثل في أن الشارع الأميركي لا يبدو حالياً مستعداً لدعم «حرب باردة جديدة» بالزخم نفسه الذي قد تفترضه النخب السياسية، خصوصاً بين الفئات العمرية الأصغر.

فرصة مهددة

والمفارقة أن المشكلات السياسية التي يواجهها ترامب قد تمنعه من الاستفادة الكاملة من المساحة التي خلقها نهجه تجاه الصين لإرساء انفراج دائم بين واشنطن وبكين، إذ يتطلب تحويل العلاقات بين قوتين بهذا الحجم خبرة مؤسسية واستمرارية في صنع السياسة. وفي الوقت نفسه، أضعف ترامب أجزاء من الأجهزة الحكومية التي كان يمكن أن تساعد في ترجمة رؤيته السياسية إلى إجراءات عملية، كما تعرضت استراتيجية إعادة توجيه الاهتمام الأميركي نحو آسيا لضغوط نتيجة الحرب ضد إيران.

وتزيد هذه العوامل صعوبة بناء سياسة مستقرة تستطيع الانتقال بالعلاقات الصينية-الأميركية من خفض التوتر الشخصي بين القادة إلى تفاهات مؤسسية طويلة الأجل.



الشباب يعيدون رسم علاقة الصين

كتلة أكبر داخل المجتمع والناخبين، قد يصبح موقفهم عاملاً مؤثراً في رسم السياسة الخارجية الأميركية، ما يفرض على واشنطن البحث عن صيغة جديدة لإدارة المنافسة مع بكين تجمع بين حماية المصالح الاستراتيجية وتجنب تحويل المنافسة بين القوتين إلى مواجهة مفتوحة لا يحظى ثمنها بتأييد شعبي واسع.

مشروع استراتيجي طويل الأمد. فالبيانات تشير إلى أن الأميركيين الأصغر سناً أقل ميلاً إلى اعتبار الصين عدواً، وأكثر تقبلاً للتعاون معها، وأقل خوفاً من صعود قوتها، بل وأكثر انفتاحاً على استمرار العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الصينية. ومع تحول هؤلاء الشباب تدريجياً إلى

بعد مغادرة ترامب منصبه، سيواجه صناع القرار الأميركيون واقعاً مختلفاً عن ذلك الذي حكم مراحل سابقة من المنافسة مع الصين. فلا يمكنهم افتراض أن حلفاء الولايات المتحدة سيدعمون تلقائياً أي محاولة جديدة لإعادة التوازن ضد بكين، كما لا يمكنهم التوكل على خطاب «الخطر الصيني» وحده لحشد الأجيال الشابة وراء

3 الشباب يقدمون تكاليف المعيشة على صراع القوى الكبرى

4 82 % يرون العلاقات الاقتصادية مع الصين إيجابية

5 68 % من الجيل «زد» يشجعون الاستثمارات الصينية

6 29 % فقط من الشباب يؤيدون مواجهة الصين

تحديد الخسائر والمسؤوليات يؤجل استعادة الانتظام المالي

80 مليار دولار تعقد إنقاذ مصارف لبنان

25 مليار دولار مطالبات أولية على الدولة

2

11.5 مليار دولار احتياطات سائلة لدى «المركزي»

1



يكشف حجم الهوة التي ينبغي ردمها، بينما تضع المطالبات المحتملة على الدولة بقيمة 25 مليار دولار مسؤوليتها في قلب النقاش. ومن دون تحديد نهائي للخسائر وتوزيع واضح وعادل للأعباء، سيظل قانون الانتظام المالي معرضاً للتأجيل. أما نجاح التدقيق في توفير قاعدة أرقام موثوقة، فقد يشكل البداية الفعلية للانتقال من إدارة الأزمة إلى إعادة بناء النظام المالي اللبناني.

تدريجياً من العودة إلى الأسواق المالية الدولية، مدعوماً باتفاق تمويلي مع صندوق النقد الدولي.

الأرقام تحدد طريق الإنقاذ اللبناني

بعد سبع سنوات من الأزمة، تبدو المشكلة الأساسية في لبنان أقل ارتباطاً بنقص المقترحات وأكثر ارتباطاً بعدم حسم الأرقام والمسؤوليات. فوجود نحو 80 مليار دولار من حقوق المودعين، مقابل 11.5 مليار دولار فقط من الاحتياطات السائلة،

المستحقة للمودعين وبين إعادة هيكلة القطاع المالي واستعادة قدرته على أداء وظائفه الأساسية.

وتكمن أهمية هذا المسار في أن معالجة الودائع وحدها لن تكون كافية إذا بقي الجهاز المصرفي عاجزاً عن توفير الائتمان وتمويل الاقتصاد، كما أن إعادة رسلة المصارف من دون معالجة حقوق المودعين لن تستعيد الثقة. والهدف النهائي يتجاوز إعادة فتح قنوات التمويل المحلية إلى تمكين لبنان

لذلك، فإن استكمال التدقيق وتقييم ميزانيات المصارف لا يمثلان مجرد إجراءات محاسبية، بل يشكلان الأساس الذي ستبنى عليه عملية تحديد المؤسسات القابلة للاستمرار وحجم الرسلة المطلوبة والحقوق الممكنة استردادها.

خطة مزدوجة

وتتركز النقاشات داخل القطاع المالي على إمكانية بناء خطة مزدوجة تجمع بين برمجة سداد الحقوق

السائلة المتاحة. وهذا الاختلال يجعل استعادة الودائع كاملة وفوراً أمراً بالغ الصعوبة، ويفرض البحث عن برنامج طويل الأجل يحدد مصادر التمويل وآلية السداد وترتيب الأولويات. وتبقى مسؤولية الدولة عن جانب من الخسائر إحدى أكثر النقاط حساسية، خصوصاً في ظل بيانات تمويلية من البنك المركزي لمصلحة القطاع العام، ينتظر أن يحسم التدقيق حجمها النهائي، مع وجود مطالبة أولية بسداد نحو 25 مليار دولار. وبالتالي، فإن الخلاف لا يدور فقط حول قيمة الفجوة، بل حول الطرف الذي ينبغي أن يتحمل كل جزء منها.

تدقيق حاسم

يرى حاكم مصرف لبنان كريم سعيد أن تحديد حجم العجز بدقة يجب أن يسبق أي قرار بشأن توزيع المسؤوليات والأعباء، وهو ما يمنح نتائج التدقيق أهمية محورية في بناء خطة تحظى بالمصادقة.

فأي خطة تعتمد أرقاماً غير نهائية قد تعيد إنتاج الأزمة بدلاً من حلها، خصوصاً إذا ترتب عليها توزيع خسائر بمليارات الدولارات بين المودعين والمصارف والدولة. وتزداد القضية تعقيداً مع توصية صندوق النقد الدولي بالحد قدر الإمكان من استخدام الأموال العامة في إعادة رسلة البنك المركزي، في حين يصعب تصور معالجة شاملة من دون تحديد مسؤولية الدولة والتزاماتها المالية.

تدخل الأزمة المالية اللبنانية مرحلة جديدة من التعقيد، مع تزايد المؤشرات إلى صعوبة إقرار مشروع قانون استعادة الانتظام المالي خلال الأشهر المتبقية من العام، في ظل استمرار الخلاف حول المعضلة التي عطلت المعالجة منذ سبع سنوات: تحديد حجم الخسائر وكيفية توزيعها بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف.

ولا يبدو التأخير تشريعياً فقط، بل يعكس غياب معادلة نهائية يمكنها التوفيق بين حماية حقوق المودعين، وتحميل الأطراف المختلفة مسؤولياتها، وإعادة بناء قطاع مصرفي قادر على استئناف التمويل والائتمان. وتبرز هنا أهمية التدقيق الجنائي الدولي الذي تستكملة «ألفاريز أند مارسال» في حسابات مصرف لبنان للفترة الممتدة من 2015 حتى نهاية 2023، بالتوازي مع تقييمات مستقلة لميزانيات المصارف، باعتبار النتائج المنتظرة نقطة انطلاق ضرورية قبل توزيع الخسائر.

فجوة ضخمة

تكشف الأرقام المتداوله حجم التعقيد الذي تواجهه أي خطة إنقاذ، إذ تدور حقوق المودعين العالقة حول 80 مليار دولار، بالتوازي مع رقم مماثل تقريباً يمثل حقوق المصارف لدى مصرف لبنان. وفي مقابل هذه الالتزامات الضخمة، تبلغ الاحتياطات السائلة من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي نحو 11.5 مليار دولار فقط، ما يكشف عن فجوة كبيرة بين الحقوق القائمة والأصول

باريس تستبق الانتخابات بخفض الإنفاق واحتواء تكلفة الاقتراض

ديون فرنسا تضع موازنة 2027 تحت الضغط

2027 يضع الإصلاح المالي أمام اختبار الانتخابات الرئاسية

2

11 مليار يورو زيادة متوقعة بتكاليف الاقتراض الفرنسية

1

حسابات الانتخابات

تضع الانتخابات الرئاسية المقبلة الحكومة أمام مفاضلة بين التكلفة السياسية الحالية والتكلفة المالية المستقبلية. ويرى أميل أن الأفضل هو اتخاذ الإجراءات الضرورية الآن بدلاً من تحميل الرئيس المقبل مسؤولية البدء من الصفر في معالجة الأزمة، على أن يحتفظ الرئيس الجديد بحق إلغاء القرارات إذا اختار توجيهاً مالياً مختلفاً. ويمنح هذا النهج موازنة 2027 أهمية تتجاوز كونها خطة سنوية للإنفاق والإيرادات، إذ تتحول إلى محاولة لوضع مسار مالي أكثر انضباطاً قبل انتقال السلطة السياسية. لكن نجاح الاستراتيجية سيتماد على قدرة الحكومة على إقناع الأسواق بأن الإجراءات المقترحة كافية لاحتواء العجز والدين، وفي الوقت نفسه إقناع الداخل الفرنسي بأن كلفة التحرك الآن أقل من كلفة الانتظار.

الديون تضيق هامش السياسة الفرنسية

تكشف الاستعدادات لموازنة 2027 أن مشكلة فرنسا لم تعد مرتبطة بالعجز وحده، بل بتزايد تكلفة تمويل الدين وما تفرضه من قيود متنامية على القرارات الاقتصادية. فالزيادة المتوقعة بنحو 11 مليار يورو في تكاليف الاقتراض تعني أن تأجيل الإصلاح المالي قد يصبح أكثر كلفة عاماً بعد آخر، بينما تجعل الانتخابات اتخاذ قرارات خفض الإنفاق أكثر حساسية. وبذلك تتحول موازنة 2027 إلى اختبار مزدوج: قدرة الحكومة على استعادة الانضباط المالي قبل الانتخابات، وقدرتها على تنفيذ إجراءات مؤلة سياسياً من دون إضعاف الاقتصاد أو إثارة ضغوط اجتماعية واسعة.



أي محاولة لتقليصه عرضة لمقاومة سياسية واجتماعية. وتزداد صعوبة المهمة لأن الموازنة تأتي قبيل الانتخابات الرئاسية، وهي فترة تميل فيها الحكومات عادة إلى تجنب الإجراءات غير الشعبية. ولذلك، فإن إصرار الحكومة على المضي في ضبط الإنفاق يعكس إدراكاً بأن مساحة التأجيل أصبحت محدودة.

ويعكس اللجوء إلى سقوف الإنفاق تحولاً نحو التعامل مع الأزمة من جانب المصروفات، بعدما باتت قدرة الحكومة على السماح باستمرار نمو الإنفاق مقيدة بتكلفة التمويل وأوضاع المالية العامة. لكن تنفيذ التخفيضات لن يكون سهلاً، لأن الإنفاق العام يرتبط بمجموعة واسعة من الخدمات والبرامج الاجتماعية، ما يجعل

ومن هنا تأتي تحذيرات وزير الموازنة من تأجيل القرارات، إذ إن الانتظار لا يعني بقاء المشكلة عند مستواها الحالي، وإنما قد يؤدي إلى تضخم فاتورة معالجتها مستقبلاً. وبدأت الحكومة بالفعل إعداد موازنة 2027 من خلال وضع سقوف للإنفاق الحكومي، في محاولة للسيطرة على العجز والحد من الزيادة في أعباء الدين.

تدخل فرنسا مرحلة مالية شديدة الحساسية مع بدء إعداد موازنة 2027، إذ تواجه الحكومة معادلة صعبة تجمع بين ضرورة خفض الإنفاق والسيطرة على العجز من جهة، واقتراب الانتخابات الرئاسية وما تفرضه من حسابات سياسية من جهة أخرى.

ووصف وزير الموازنة الفرنسي ديفيد أميل وضع المالية العامة بأنه أشبه بـ«برميل بارود»، في تعبير يعكس حجم الضغط التي تفرضها أعباء الدين وتزايد تكاليف الاقتراض، ويشير إلى أن تأجيل الإصلاحات لما بعد الانتخابات قد يجعل معالجة الاختلالات أكثر تكلفة.

وتتمثل الرسالة الأساسية للحكومة في أنها لا تريد ترحيل القرارات الصعبة إلى الإدارة المقبلة، وإنما تسعى إلى بدء ضبط الإنفاق من موازنة 2027، حتى لو تركت للرئيس القادم إمكانية التراجع عن بعض الإجراءات.

فاتورة الدين

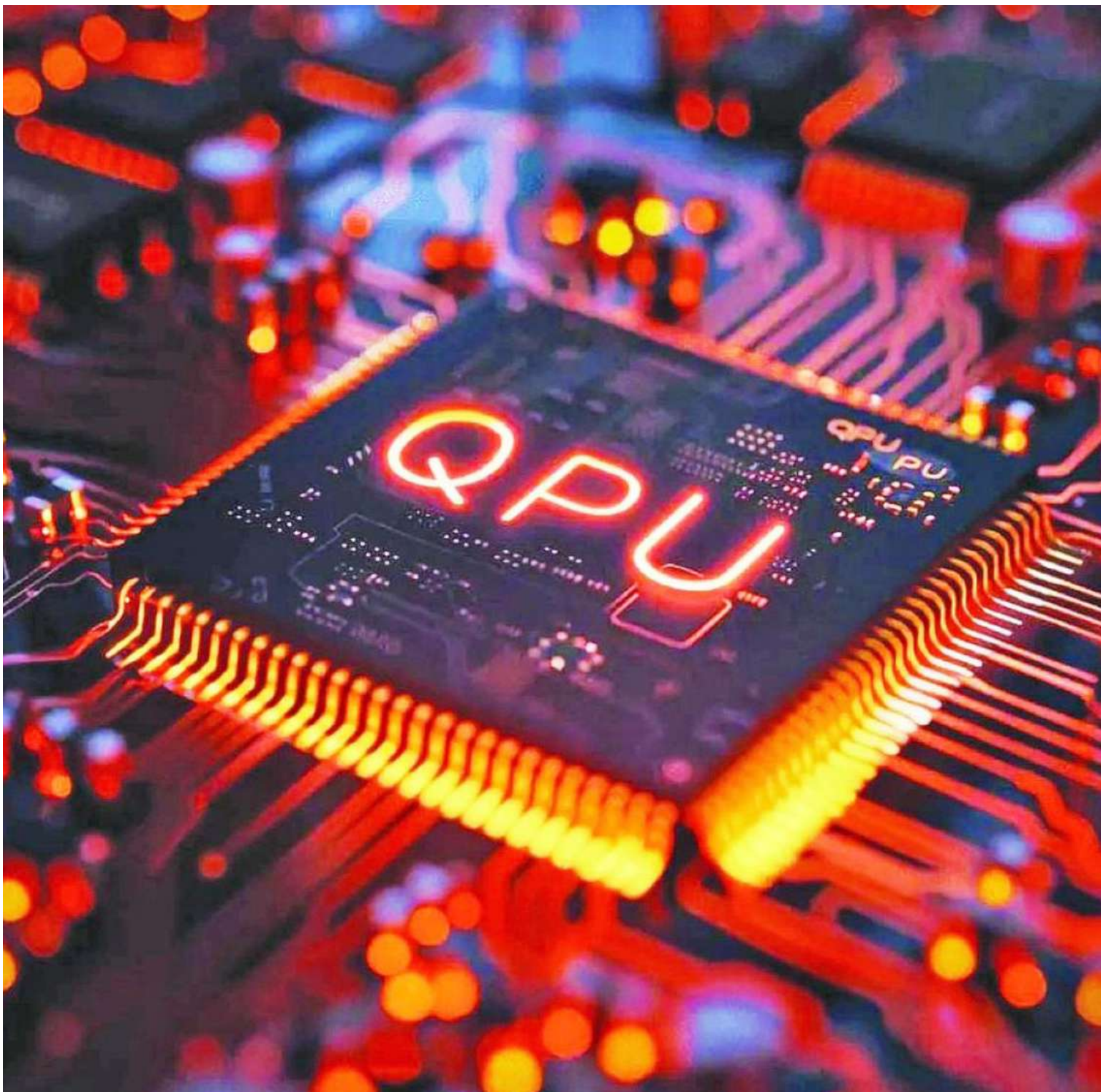
تبدو تكلفة الاقتراض واحدة من أكثر نقاط الضغط إلحاحاً على المالية العامة الفرنسية، إذ يتوقع أميل ارتفاعها بنحو 11 مليار يورو، ما يعادل 12.7 مليار دولار، خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي. وتعني زيادة بهذا الحجم أن جزءاً أكبر من موارد الموازنة سيذهب لخدمة الدين بدلاً من تمويل الإنفاق الحكومي والاستثمار والخدمات العامة، ما يقلص هامش المناورة أمام الحكومة. كما أن استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض يمكن أن يخلق دائرة مالية أكثر صعوبة، إذ يؤدي ارتفاع مدفوعات الفائدة إلى زيادة الضغوط على الموازنة، ما يفرض بدوره مزيداً من إجراءات ضبط الإنفاق أو البحث عن إيرادات إضافية.

فجوة الذكاء الاصطناعي تهدد استقلال أوروبا الاقتصادي والتكنولوجي

أوروبا تحتاج 800 مليار يورو سنوياً

1 أميركا والصين تهيمنان على منظومة الذكاء الاصطناعي العالمية

2 أوروبا تراهن على الروبوتات والحوسبة الكمية للتعويض



خطر استراتيجي

على خسارة حصتها من الصناعات الجديدة، بل يمتد إلى احتمال تراجع نفوذها السياسي وقدرتها على الدفاع عن قيمها ونموذجها الاجتماعي ودولة الرفاه التي تعتمد على قاعدة اقتصادية قوية لتمويل خدماتها.

ويرى مؤلفوها، وهم مجموعة من الباحثين والمستثمرين في مجال الذكاء الاصطناعي، أن أوروبا قد تفقد قدرتها على تشكيل مستقبلها إذا لم تغير مسارها خلال السنوات المقبلة. ولا يقتصر الخطر، وفق هذه الرؤية،

وحذرت مقالة حديثة بعنوان «أوروبا 2031: ماذا يعني أن تخطئ أوروبا في التعامل مع الذكاء الاصطناعي؟» من أن استمرار الفجوة الحالية قد تكون له آثار تتجاوز الاقتصاد والتكنولوجيا.

تواجه أوروبا مأزقاً تكنولوجياً يتكرر منذ عقود؛ إذ تنجح في ابتكار تقنيات واعدة والمساهمة في تطويرها، قبل أن تنتقل القيمة الاقتصادية الكبرى الناتجة عنها إلى الولايات المتحدة والصين، اللتين أثبتتا قدرة أكبر على تحويل الابتكار إلى شركات ضخمة ومنتجات تجارية واسعة الانتشار.

وتكرر هذا السيناريو مع شبكة الإنترنت وتقنية ضغط الصوت «MP3»، وبطاريات الليثيوم أيون والخلايا الشمسية عالية الكفاءة، ويبدو الآن مرشحاً للتكرار مع الذكاء الاصطناعي، الذي بات يشكل أحد أهم محركات النمو والتنافس الاقتصادي والاستراتيجي في العالم. ورغم الدور الذي لعبه باحثون أوروبيون بارزون في تطوير أسس الذكاء الاصطناعي الحديث، فإن الولايات المتحدة والصين أصبحتا اليوم صاحبتَي النفوذ الأكبر في هذه الصناعة، سواء في النماذج المتقدمة أو تصميم الرقائق أو مراكز البيانات والبنية التحتية الحاسوبية.

تفوق مزدوج

أسهم باحثون أوروبيون من بينهم يورجن شميدهور وجيفري هينتون وديميس هاسابيس في تطوير كثير من الأسس العلمية التي قامت عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة، لكن الشركات الأميركية والصينية كانت الأسرع في تحويل هذه الابتكارات إلى منتجات ومنصات عالمية. وأطلقت شركات التكنولوجيا الأميركية أقوى نماذج الذكاء الاصطناعي المغلفة وأكثرها انتشاراً، ومن بينها «كلود» و«تشات جي بي تي» و«جيميني»، مستفيدة من قدراتها المالية الهائلة وبنيتها التحتية للحوسبة السحابية والوصول إلى أحدث الرقائق.

وفي المقابل، طور اللاعبون الصينيون نماذج أصغر وأكثر مرونة، مع حضور قوي للنماذج مفتوحة المصدر مثل «ديب سيك» و«كوين» و«كيمي»، ما ساعد بكين على بناء منظومة منافسة تتميز بانخفاض التكاليف وسرعة التطوير.

فرص أوروبية

رغم ذلك، تمتلك أوروبا مجموعة من نقاط القوة التي يمكن أن تساعد على تقليص الفجوة خلال السنوات الخمس المقبلة. فالقارة لا تزال تضم قاعدة واسعة من الباحثين والمهندسين ورواد الأعمال، إلى جانب منظومة نشطة من الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، كما بدأ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة زيادة الاهتمام ببناء قدرات تكنولوجية أكثر استقلالاً. ويبرز هذا التوجه بصورة خاصة في مجالات الدفاع المدعوم بالذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الحكومات إلى تقليل الاعتماد على الموردين

مسؤولية معالجة التأخر الأوروبي، إذ يقع جزء كبير من المهمة على الشركات وأسواق رأس المال ومديري الصناديق والمستثمرين. وقدر دراجي فجوة الاستثمار السنوية التي تحتاج أوروبا إلى معالجتها بنحو 800 مليار يورو، وهو رقم يكشف حجم الموارد المطلوبة لتحديث الاقتصاد وتمويل الصناعات والتقنيات الجديدة وتعزيز القدرة التنافسية.

وتكمن إحدى نقاط قوة الرأسمالية الأميركية والصينية في القدرة على ضخ كميات ضخمة من رأس المال بسرعة في التقنيات التي تظهر إمكانات نمو كبيرة.

وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى مبالغة في الاستثمار أو تكوين فقاعات مالية، لكنه يسمح في الوقت نفسه للشركات الواعدة بالحصول على التمويل اللازم للتوسع بسرعة وبناء بنية تحتية باهظة التكلفة.

وتواجه أوروبا تحدياً مختلفاً يتمثل في وجود مدخرات وثروات كبيرة، لكن أسواقها المالية الجزأة لا تزال أقل قدرة على توجيه هذه الأموال نحو الشركات التكنولوجية عالية النمو.

المتواصل بشأن بطء تنفيذ توصيات تقرير ماريو دراجي لعام 2024 حول القدرة التنافسية الأوروبية. ووفق تقرير صادر عن مجلس الابتكار في السياسات الأوروبية في يوليو، لم ينفذ بالكامل سوى 60 توصية من أصل 383 تضمنها تقرير دراجي، ما يعكس الفجوة بين تشخيص المشكلة والقدرة على تنفيذ الإصلاحات.

فجوة تمويل

ولا تتحمل الحكومات وحدها

استجابة محدودة

ورغم المبادرات الحالية، فإن حجم الجهد الأوروبي لا يزال أقل بكثير من المستوى المطلوب لمنافسة الولايات المتحدة والصين. ويقدر مؤلفو «أوروبا 2031» أن الاستجابة الحالية تقل بما يتراوح بين 10 و100 ضعف عن الحجم المطلوب، داعين إلى تبني أجندة سياسية واستثمارية هي الأكثر طموحاً في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتتوافق هذه الانتقادات مع الجدل

ميريديث ويتاكر إن نماذج الذكاء الاصطناعي التي تديرها شركات التكنولوجيا الكبرى تثير قضايا مرتبطة بالخصوصية والسيادة والاستقلالية وحرية اتخاذ القرار. وترى أن إنشاء نظام حوكمة يخضع للمساءلة الديمقراطية قد يمنح أوروبا فرصة لبناء أنظمة تحظى بدرجة أعلى من ثقة الأفراد والمؤسسات، وقد انضمت ويتاكر إلى «بوست سكريبتيوم» مستشارة للمساعدة في تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي جذرية بالثقة.

أوروبا أمام خمس سنوات حاسمة

القيمة الاقتصادية الكبرى الناتجة عنها إلى الولايات المتحدة والصين. أما إذا تمكنت من معالجة فجوة التمويل والاستفادة من قاعدتها الصناعية وبناء نموذج موثوق للذكاء الاصطناعي، فقد تتحول السنوات الخمس المقبلة إلى فرصة لاستعادة موقعها في قلب المنافسة التكنولوجية العالمية.

والروبوتات والحوسبة الكمية والبحث العلمي والتنظيم، لكن الاستفادة منها تتطلب زيادة كبيرة في حجم الاستثمار وتسريع تنفيذ الإصلاحات وإيجاد أسواق رأسمال أكثر قدرة على تمويل الشركات الواعدة.

ومن دون ذلك، قد يتكرر السيناريو التاريخي نفسه: أوروبا تبتكر التكنولوجيا، بينما تتحول

لن يتحدد مستقبل أوروبا في الذكاء الاصطناعي بقدرتها على إنتاج الباحثين والأفكار الجديدة فقط، فقد أثبتت القارة بالفعل أنها قادرة على الابتكار، وإنما بقدرتها على تحويل تلك الأفكار إلى شركات عالمية وجذب التمويل وبناء البنية التحتية اللازمة لتوسيع نطاقها. وتمتلك أوروبا عناصر قوة مهمة في الصناعة

3 التنظيم الذكي قد يمنح أوروبا ميزة تنافسية جديدة

4 665 مليون دولار قيمة بيع «سيلو إيه أي»

5 الاستجابة الأوروبية تقل 100 ضعف عن المطلوب

6 60 توصية فقط نفذت من أصل 383

بكين توسع أجندة التكتل نحو الاستثمار والتكنولوجيا والخدمات

الصين تحشد «البريكس» ضد الحمائية التجارية

5 دول تبحث مع بكين ملفات التجارة والتعاون

الذكاء الاصطناعي يدخل صلب أولويات التكتل الاقتصادية

ضمن أولويات التعاون باعتباره مؤشراً على أن الصين تريد نقل أجندة «البريكس» إلى قطاعات ستحد جانباً كبيراً من التنافس الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة.

فالاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي لم يعودا مجرد ملفات تكنولوجية، بل أصبحا مرتبطين بالإنشائية والاستثمار والخدمات والتجارة العابرة للحدود.

وقد يمنح التعاون في هذه المجالات دول المجموعة فرصة لبناء قدرات مشتركة وتقليل الاعتماد على منصات وتقنيات تسيطر عليها الاقتصادات الغربية.

«البريكس» أمام اختبار اقتصادي جديد

تضع التحركات الصينية المجموعة أمام مرحلة مختلفة، إذ لم تعد بكين تكتفي بالدعوة إلى تعزيز التجارة بين أعضائها، بل تسعى إلى بناء موقف جماعي في مواجهة الحمائية وتوسيع التعاون نحو الاستثمار والخدمات والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ومع تسولي الصين رئاسة «البريكس» في 2027، سيكون الاختبار الحقيقي هو قدرة الدول الأعضاء على تحويل هذه التوجهات إلى سياسات مشتركة ومشروعات عملية، لأن الوزن المتزايد للمجموعة لن يترجم إلى نفوذ اقتصادي حقيقي ما لم يتحول التنسيق السياسي إلى تعاون تجاري واستثماري أكثر عمقا.



تسعى الصين إلى توظيف ثقل مجموعة «البريكس» في مواجهة تصاعد النزعات الحمائية عالمياً، بعدما دعت دول التكتل إلى الدفاع عن النظام التجاري متعدد الأطراف ورفض القيود التي تعرقل حركة التجارة والاستثمار. وجاءت الدعوة على لسان نائب وزير التجارة الصيني لي تشنغ قانج خلال الاجتماع السادس عشر لوزراء تجارة دول «البريكس» في الهند، في وقت تتزايد فيه الضغوط على النظام التجاري العالمي وتتسع الخلافات بين الاقتصادات الكبرى حول الرسوم الجمركية والسياسات الصناعية وحماية الأسواق المحلية. ولا تبدو الرسالة الصينية منفصلة عن مصالح بكين التجارية، إذ تعتمد الصين بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، وبالتالي فإن توسع الحمائية يمثل تحدياً مباشراً أمام نموذجها الاقتصادي، خصوصاً مع تصاعد القيود المفروضة على بعض الصناعات والتقنيات الصينية.

جبهة تجارية

وتكشف الدعوة الصينية عن محاولة لتحويل «البريكس» من إطار سياسي واقتصادي فضفاض إلى منصة أكثر نشاطاً في الدفاع عن قواعد التجارة متعددة الأطراف. وتضم المجموعة اقتصادات ناشئة ذات أحجام وأسواق كبيرة، ما يمنحها قدرة أكبر على التأثير إذا نجحت في تنسيق مواقفها بشأن

التجارة والاستثمار.

وعقد لي مباحثات ثنائية مع ممثلين وزاريين من عدة دول أعضاء، شملت الهند والبرازيل ومصر والإمارات وإيران، ما يعكس سعي بكين إلى بناء توافق أوسع حول ملفات التجارة قبل انتقال رئاسة «البريكس» إليها. لكن توحيد المواقف لن يكون سهلاً، إذ تختلف أولويات الدول

الأعضاء بحسب هياكل اقتصاداتها وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا والصين نفسها.

رئاسة صينية

وتكتسب تحركات بكين أهمية إضافية مع استعدادها لتولي رئاسة «البريكس» خلال 2027، وهي فرصة ستتيح لها التأثير بصورة أكبر في أولويات المجموعة واتجاهاتها

الاقتصادية.

وأعلنت الصين استعدادها لتعزيز التعاون في تسهيل الاستثمارات وتجارة الخدمات والاقتصاد الرقمي، وهي مجالات تتجاوز التجارة التقليدية في السلع وتفتح الباب أمام مستوى أعمق من التكامل الاقتصادي.

كما أن التركيز على تسهيل الاستثمار يعكس رغبة في زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين دول المجموعة، خصوصاً

في مشروعات التكنولوجيا والبنية التحتية والخدمات.

ومن شأن نجاح هذه المساعي أن يمنح «البريكس» دوراً أكبر في إعادة تشكيل تدفقات التجارة والاستثمار بين الاقتصادات الناشئة، بدلاً من اعتمادها الكبير على الأسواق الغربية.

اقتصاد رقمي

ويبرز إدراج الذكاء الاصطناعي

تحسن الاقتصاد والتقييمات الجذابة يعززان استدامة موجة الصعود

أرباح 17 % تعيد الأموال للأسهم الأوروبية

17 % نمو الأرباح يمنح الأسهم أفضل أداء بأربع سنوات



تشهد الأسهم الأوروبية تحولاً في نظرة المستثمرين العالميين، بعدما بدأت موجة الصعود الحالية تستند إلى تحسن الأرباح والنشاط الاقتصادي وتدفقات الصناديق، بدلاً من اعتمادها فقط على التقييمات المنخفضة التي ظلت لسنوات نقطة الجذب الرئيسية للأسواق الأوروبية مقارنة ببول ستريت.

وتعزز هذا التحول بعدما ارتفع مؤشر «ستوكس 600» في جميع جلسات الأسبوع الماضي، مسجلاً أطول سلسلة مكاسب منذ يونيو، بالتزامن مع ظهور مؤشرات على أن الاقتصاد الأوروبي أكثر متانة مما توقعته الأسواق.

واللافت أن التفاؤل لم يعد محصوراً في تحركات الأسعار، بل أصبح يمتد إلى مديري الأموال الذين بدأوا إعادة النظر في مخصصاتهم الاستثمارية لأوروبا، مدفوعين بتحسّن أرباح الشركات والزخم الاقتصادي والمعنويات.

يتمثل أحد أهم التغيرات في وصول نمو أرباح الشركات الأوروبية إلى 17%، وهو أفضل معدل خلال أربع سنوات، ما يوفر أساساً أكثر قوة لاستمرار مكاسب الأسهم.

فخلال فترات سابقة، كان الاستثمار في أوروبا يعتمد بدرجة كبيرة على حقيقة أن الأسهم تتداول بتقييمات أقل من نظيراتها الأميركية، لكن انخفاض الأسعار وحده لم يكن كافياً لإقناع

المستثمرين بأن الفجوة ستتحسر. أما الآن، فإن تحسّن الربحية يغير المعادلة، لأن التقييمات المنخفضة تتزامن مع نمو أقوى للأرباح، ما يجعل السوق أكثر جاذبية على أساس العلاقة بين السعر والعائد المتوقع. كما سجل الاقتصاد الأوروبي أقوى زخم له منذ مارس 2023، وهو ما يعزز احتمالات استمرار تحسّن إيرادات الشركات إذا تمكن النشاط الاقتصادي من المحافظة على مساره. وترى هيلين جويل، كبيرة مسؤولي الاستثمار الدولي للأسهم الأساسية في «بلاك روك»، أن هناك حماساً واضحاً تجاه أوروبا، مشيرة إلى أن متانة أداء المنطقة فاجأت الأسواق وأن الطلب لا يزال أقوى بكثير من التوقعات. يبدو التحول أكثر وضوحاً في

مراكز مديري الصناديق. فقد أظهر أحدث استطلاع لـ«بنك أوف أميركا» أن نسبة صافية تبلغ 2% من مديري الأموال باتت تزيد الوزن النسبي للأسهم الأوروبية في محافظها. وتكتسب النسبة أهميتها عند مقارنتها بيونيو، عندما كان 15% من مديري الصناديق يخفّضون انكشافهم على الأسهم الأوروبية، ما يكشف عن تغير سريع في شهية المستثمرين. كما أظهر تحليل لـ«سي تي غروب» أن أوروبا كانت المنطقة الرئيسية الوحيدة التي سجلت تحسناً ملموساً في شهية المخاطرة خلال الأسبوع الأخير من يوليو.

ولا تعني هذه المؤشرات أن المستثمرين اندفعوا بصورة جماعية

رسوم الـ50% تهدد بتفجير نزاع أميركا وكندا

التجارة والاستثمار بين البلدين. حذر المسؤولون الكنديون نظراءهم الأميركيين من أن تنفيذ تهديد ترмп سيلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات الثنائية، ما يشير إلى أن تداعيات الخطوة قد تتجاوز أثرها المباشر على أسعار السلع.

فالاقتصادان الأمريكي والكندي يرتبطان بسلاسل توريد متداخلة، وبالتالي فإن الرسوم المرتفعة لا تعني فقط زيادة تكلفة الصادرات الكندية، وإنما قد تنعكس أيضاً على الشركات الأميركية التي تعتمد على مدخلات أو منتجات قادمة من كندا. كما يمكن أن تدفع الشركات إلى إعادة تقييم استثماراتها وسلاسل إمدادها إذا أصبحت الرسوم المرتفعة جزءاً دائماً من العلاقة التجارية.

وتكمن الخطورة الأكبر في أن نسبة 50% مرتفعة بما يكفي لتحويل الخلاف من أداة تفاوضية إلى حاجز تجاري فعلي، وهو ما قد يجعل العودة إلى العلاقات السابقة أكثر صعوبة حتى إذا استؤنفت المفاوضات لاحقاً. المعضلة أمام أوتاوا لا تتوقف عند كيفية التعامل مع واشنطن، إذ سيواجه رئيس الوزراء الكندي مارك كارني ضغوطاً داخلية قوية للرد إذا مضت الإدارة الأميركية في تطبيق الرسوم.

وقد يؤدي الرد الكندي إلى إجراءات أميركية مضادة، ما يفتح الباب أمام جولة جديدة من التصعيد يصعب التحكم في نطاقها. ومن هنا تكتسب المفاوضات الحالية أهمية أكبر، لأن التوصل إلى اتفاق مؤقت قبل 19 أغسطس قد يمنح الطرفين مخرجاً من المواجهة دون أن يضطر أي منهما إلى تقديم تنازلات شاملة في هذه المرحلة.

أما فشل المحادثات، فقد يحول الرسوم إلى نقطة انطلاق لصراع تجاري أوسع، خصوصاً إذا دفعت الاعتبارات السياسية الداخلية الحكومة الكندية إلى اتخاذ إجراءات انتقامية.

تسابق كندا الوقت للتوصل إلى تفاهم تجاري مع الولايات المتحدة قبل 19 أغسطس، الموعد الذي هد فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترмп بفرض رسوم جمركية بنسبة 50% على مجموعة واسعة من السلع، في خطوة قد تنقل الخلاف بين البلدين إلى مرحلة أكثر صعوبة. وتأتي المحاولة الكندية بعد أشهر من المفاوضات التي لم تحقق سوى تقدم محدود، إلا أن سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى أخيراً أعادت بعض التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق مؤقت يخفف التوتر عبر الحدود.

ولا يتعلق الرهان الكندي فقط بتجنب رسوم مرتفعة، وإنما بمنع تحول الخلاف إلى مواجهة أوسع قد تضر بإحدى أكثر العلاقات التجارية تكاملاً، وتفتح الباب أمام إجراءات انتقامية تزيد التكلفة على الشركات والمستهلكين في البلدين. يمثل 19 أغسطس نقطة فاصلة في المفاوضات، إذ تسعى أوتاوا إلى إنجاز اتفاق قبل دخول الرسوم التي هد بها ترмп حيز التنفيذ. وبحسب «بلومبرغ»، أثارت الاجتماعات الأخيرة قدراً من التفاؤل بين المسؤولين الكنديين بشأن إمكانية التوصل إلى تفاهم مرحلي، بعد فترة طويلة لم تشهد اختراقاً كبيراً في المحادثات.

ومن شأن الاتفاق المحتمل أن يكون بمثابة تسوية جانبية ومؤقتة، تمهد الطريق لمفاوضات أكثر شمولاً حول مستقبل العلاقات التجارية في أميركا الشمالية.

ويكشف هذا المسار أن الهدف الحالي ليس معالجة جميع الملفات الخلافية دفعة واحدة، وإنما منع التصعيد وإتاحة مزيد من الوقت أمام الطرفين للتفاوض.

وبالنسبة إلى كندا، تبدو الأولوية واضحة: تجنب دخول الرسوم الجديدة حيز التنفيذ، لأن فرض تعرفه بنسبة 50% يمكن أن يغير حسابات الشركات ويضغط على تدفقات

ضعف الاقتصاد الأميركي يعيد رسم رهانات المعدن النفيس

الذهب يستعيد بريقه مع اهتزاز الدولار

1 سوق العمل الهشة تعيد الفائدة إلى صدارة المشهد

2 البنوك المركزية تبني أرضية صلبة للأسعار المرتفعة

دخل الذهب مرحلة جديدة من الصعود بعدما حقق خلال الأسبوع الماضي أفضل أداء أسبوعي له منذ يناير، مرتفعاً بأكثر من 7% ليغلق عند 4342 دولاراً للأونصة، وهو أعلى مستوى منذ 17 يونيو. لكن أهمية التحرك الأخير لا تكمن في حجم المكاسب وحده، بل في تزامن ثلاثة محركات رئيسية تصب جميعها في مصلحة المعدن النفيس: ضعف الاقتصاد الأمريكي، وتراجع الدولار، واستمرار المخاطر الجيوسياسية.

ويشير هذا التزامن إلى أن ارتفاع الذهب لا يعتمد حالياً على عامل مؤقت منفرد، بل يستند إلى تغير أوسع في توقعات المستثمرين بشأن السياسة النقدية الأمريكية، بالتوازي مع استمرار الطلب على الملاذات الآمنة ومشتريات المؤسسات والبنوك المركزية.

رهانات الفائدة

ويبدو أن نقطة التحول الرئيسية جاءت من سوق العمل الأمريكية، بعدما أظهرت البيانات فقدان الاقتصاد 23 ألف وظيفة خلال يوليو، في حين كانت الأسواق تنتظر إضافة نحو 80 ألف وظيفة.

وزادت الصورة قتامة مع مراجعة بيانات مايو ويونيو وخفض إجمالي الوظائف المعلنة سابقاً بنحو 103 آلاف وظيفة، وهو ما يشير إلى أن تباطؤ سوق العمل لم يبدأ فجأة في يوليو، وإنما كان أعمق مما أظهرته التقديرات الأولية.

وتكتسب هذه الأرقام أهميتها بالنسبة للذهب من تأثيرها المباشر في مسار أسعار الفائدة. فكلما ظهرت مؤشرات على ضعف سوق العمل، تقل قدرة مجلس الاحتياطي الفيدرالي على مواصلة سياسة نقدية متشددة، وتزداد رهانات الأسواق على تثبيت الفائدة أو الانتقال لاحقاً إلى موقف أكثر تيسيراً.

وبالنسبة إلى الذهب، الذي لا يقدم عائداً



لحائزيه، فإن انخفاض الفائدة أو حتى تراجع احتمالات رفعها يقلص تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به مقارنة بالسندات والأصول ذات العائد.

دولار متراجع

ويكتمل العامل النقدي بتراجع مؤشر الدولار الأمريكي إلى نحو 99 نقطة، وهو أدنى مستوى في قرابة شهرين، ما أضاف قوة جديدة إلى موجة الذهب.

وتكشف العلاقة بين تحركات الدولار والذهب أن الأسواق بدأت تعيد تقييم توقعاتها للاقتصاد الأمريكي. فإذا استمر ضعف البيانات، فإن الضغوط على العملة الأمريكية قد تتواصل، وهو سيناريو يمنح الذهب مجالاً أكبر للصعود.



لكن هذه المعادلة تجعل البيانات الاقتصادية المقبلة شديدة الأهمية. فأي عودة مفاجئة لقوة التضخم أو تحسن واضح في النشاط الاقتصادي قد يعيدان توقعات التشديد النقدي إلى الواجهة، ويدفعان الدولار والعوائد إلى الارتفاع، ما قد يحد من مكاسب المعدن. لذلك، لا تمثل بيانات التضخم وأسعار المنتجين ومبيعات التجزئة وثقة المستهلك هذا الأسبوع مؤشرات اقتصادية تقليدية فحسب، بل تشكل اختباراً مباشراً لقدرة الذهب على الحفاظ على مكانته.

علاوة المخاطر

وإلى جانب السياسة النقدية، توفر تطورات الشرق الأوسط دعماً إضافياً للأسعار. فبحسب



تقرير «دار السباك»، لم ينه التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران حالة عدم اليقين المحيطة بمضيق هرمز. وتشير المواقف الإيرانية إلى أن أي اتفاق محتمل قد لا يؤدي إلى إعادة فتح المضيق بصورة كاملة، وإنما إلى ترتيبات مؤقتة لتنظيم الملاحة، مع إمكانية استمرار القيود على بعض السفن. وهذا الغموض كاف للإبقاء على جزء من «علاوة المخاطر» داخل أسعار الذهب. فالمستثمر لا يحتاج إلى اندلاع أزمة جديدة حتى يتجه إلى الملاذات الآمنة، وإنما يكفي استمرار احتمالات التصعيد وعدم وضوح مستقبل أحد أهم ممرات الطاقة العالمية.

لكن العامل الجيوسياسي يظل سلاحاً ذا حدين، إذ إن التوصل إلى تسوية أكثر استقراراً

قد يسحب جزءاً من هذه العلاوة سريعاً، ليعود تركيز السوق بصورة أكبر إلى الفائدة والدولار.

طلب مؤسسي

وما يمنح موجة الذهب الحالية أساساً أكثر قوة هو أن الطلب لا يأتي من المضاربين وحدهم، إذ تواصل المؤسسات الاستثمارية الصينية زيادة مراكزها في الأصول المدعومة بالذهب، بالتزامن مع استمرار مشتريات البنوك المركزية.

ويمثل الطلب الرسمي عنصراً مهماً في تفسير قدرة الذهب على الاحتفاظ بمستويات مرتفعة، لأنه أكثر ارتباطاً بإدارة الاحتياطيات وتنويع الأصول والتحوط من المخاطر طويلة الأجل مقارنة بالتحركات المضاربة قصيرة الأجل. ومن هنا تأتي أهمية التوقعات التي رجحت وصول الذهب إلى 5000 دولار للأونصة خلال النصف الأول من 2027، إذ تستند إلى تصور بأن مشتريات البنوك المركزية والمخاطر الجيوسياسية والتحول المحتمل نحو سياسات نقدية أقل تشدداً ليست عوامل مؤقتة.

اختبار المقاومة

فنياً، يدخل الذهب منطقة حساسة بعد الصعود القوي الأخير. ويحدد تقرير «دار السباك» مستوى 4390 دولاراً باعتباره حاجزاً مهماً، قد يؤدي اختراقه والثبات فوقه إلى فتح الطريق أمام 4450 ثم 4500 دولار.

وفي الاتجاه المقابل، يمثل 4202 دولار أول مستويات الدعم، يليه 4152 ثم 4100 دولار، بينما يبقى مستوى 4019 دولاراً منطقة رئيسية للحفاظ على الاتجاه الصاعد.

وتشير هذه المستويات إلى أن المعدن بات قريباً من اختبار قدرة المشترين على تحويل الارتفاع الأسبوعي الكبير إلى اتجاه صاعد أكثر استدامة، بدلاً من موجة مدفوعة برد فعل سريع على بيانات الوظائف.

المستثمرون الكبار يراكمون العملة رغم ضعف الزخم السعري

حيتان «بيتكوين» تضخ 1.2 مليار دولار

1 20 ألف بيتكوين أضافتها المحافظ الكبرى منذ يوليو

كتفت حيتان بيتكوين والمستثمرون الكبار عمليات الشراء خلال الأيام الأخيرة، في مؤشر على عودة شهية المخاطرة إلى جزء مهم من سوق العملات المشفرة، رغم استمرار التحركات السعرية المحدودة وعدم نجاح العملة حتى الآن في تسجيل موجة صعود قوية.

وأضافت المحافظ الكبرى، التي تمتلك بين 10 و10 آلاف بيتكوين، أكثر من 20 ألف وحدة منذ 29 يوليو، بقيمة تقارب 1.2 مليار دولار، في وقت استقطبت فيه صناديق بيتكوين المتداولة الفورية في الولايات المتحدة نحو 754.7 مليون دولار خلال الأسبوع الماضي.

ويعكس هذا التزامن بين عمليات التجميع التي تنفذها المحافظ الكبيرة وتحسن تدفقات الصناديق الاستثمارية تحولاً ملحوظاً في سلوك المستثمرين، خصوصاً بعد فترة من ضعف الزخم وخروج رؤوس أموال كبيرة من المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالعملة المشفرة.

تجميع متواصل

وأظهرت بيانات منصة «Santiment» أن المحافظ الكبيرة واصلت شراء بيتكوين رغم تداول العملة ضمن نطاق ضيق دون مستوى 65 ألف دولار. وتشير هذه التحركات إلى أن

المستثمرين الكبار يستغلون ضعف الأسعار لبناء مراكز جديدة، بينما يميل المستثمرون الأصغر إلى البيع، وهو تباين تعتبره «Santiment» عاملاً قد يعزز فرص الصعود خلال الفترة المقبلة.

وترى المنصة أن استمرار هذا النمط قد يدفع بيتكوين إلى تجاوز مستوى 70 ألف دولار، خصوصاً إذا استمر الطلب من كبار المستثمرين والمؤسسات بالتزامن مع تراجع العروض المتاح للبيع.

لكن السوق ما زالت تتحرك بحذر في ظل عدد من العوامل التي تحد من الزخم، من بينها حالة الضبابية التنظيمية وضعف التحركات السعرية خلال الفترة الأخيرة.

ضغوط السوق

وعزت «Santiment» جانباً من التردد إلى تداعيات اختراق محفظة «Coldcard» منذ 30 يوليو، والذي أدى إلى سرقة بيتكوين بقيمة تقدر بنحو 120 مليون دولار.

كما ساهم تعثر مشروع قانون «CLARITY Act» في زيادة الضبابية التنظيمية المحيطة بسوق الأصول الرقمية، في وقت ينتظر فيه المستثمرون قواعد أكثر وضوحاً بشأن التعامل مع العملات المشفرة والمؤسسات المرتبطة بها.

وجاءت هذه التطورات بعد شهر يونيو الذي شهد أداءً ضعيفاً للغاية لصناديق بيتكوين، ما جعل التحسن الحالي في التدفقات أكثر لفتاً للانتباه.

عودة المؤسسات

وفي المقابل، تكشف تدفقات صناديق الاستثمار المتداولة عن تحسن واضح في شهية المؤسسات المالية تجاه بيتكوين.

وبحسب بيانات «SoSoValue»، استقطبت صناديق بيتكوين الفورية المدرجة في الولايات المتحدة نحو 754.69 مليون دولار خلال الأسبوع، لتتجه نحو تسجيل أقوى أداء أسبوعي منذ أبريل الماضي.

وقالت المحللة في شركة «Nexo» ليا كالشيف إن التحول الأبرز في السوق جاء من جانب المستثمرين المؤسسيين، بعدما جذبت صناديق بيتكوين أكثر من 500 مليون دولار منذ بداية أغسطس. وسجل يوم الأربعاء وحده تدفقات تجاوزت 240 مليون دولار، وهو ما يمثل تحولاً قوياً مقارنة بشهر يونيو، الذي سجل أسوأ أداء شهري لهذه الصناديق منذ إنطلاقها.

مراكز تكتيكية

وترى كالشيف أن عدم استجابة بيتكوين بقوة لهذه التدفقات قد يشير إلى أن جانباً من المشترين الحاليين

2 754.7 مليون دولار تدفقات لصناديق بيتكوين الأميركية

لكن تأجيل تصويت مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قانون «CLARITY Act» خلال الشهر الجاري قد يظل عامل ضغط على السوق، نظراً إلى أن القانون يُنظر إليه باعتباره خطوة مهمة نحو توفير إطار تنظيمي أكثر وضوحاً وفتح الباب أمام تدفقات مؤسسية أكبر.

الـ65 ألف دولار مفتاح الصعود

تدخل بيتكوين المرحلة الحالية وهي مدعومة بعاملين رئيسيين: استمرار عمليات الشراء من المحافظ الكبرى وعودة التدفقات إلى الصناديق الأميركية، إلا أن التكتيكية، لكن



3 65 ألف دولار مستوى حاسم لاستعادة الزخم السعودي

مبيعات الوقود غير المرخص تخفي جانباً من الطلب الصيني

الصين تخفي طلباً نغظياً يغوق البيانات

1

واردات الخام
الصينية تهبط
لأدنى مستوى
بعقد كامل

3 سوريا تستورد ستين ألف برميل روسي يومياً حالياً

3

2 صادرات المنتجات الروسية تتراجع لأدنى مستوى منذ عقد

2

التجارة الروسية على «أسطول الظل»، الذي تقدر حصته بنحو 22 % من الأسطول العالمي.

تحول سوري

وفي سوريا، تدرس دمشق تقليص وارداتها من النفط الروسي، في خطوة قد تمثل تحولاً في علاقاتها الاقتصادية مع موسكو، بالتزامن مع بحث الولايات المتحدة تخفيف بعض القيود المفروضة عليها. وزادت شحنات النفط الروسية إلى سوريا بنحو 75 % منذ بداية العام لتصل إلى قرابة 60 ألف برميل يومياً، ما جعل روسيا المورد الرئيسي للخام إلى البلاد. إلا أن دمشق أبدت استعداداً لتقليص هذه الواردات في مسعى لتحسين العلاقات مع واشنطن ودعم فرص تخفيف العقوبات، بما قد يهيئ بيئة أكثر انفتاحاً أمام الاستثمارات الغربية في قطاع الطاقة.

الراين يجف

وفي أوروبا، فرض الجفاف تحدياً إضافياً بعدما هبط منسوب نهر الراين إلى مستويات استثنائية، معطلاً حركة الشحن ورافعاً تكاليف النقل ومهدداً إمدادات الصناعات الكيماوية والطاقة. وانخفض منسوب المياه عند منطقة كاوب، إحدى أكثر نقاط النهر ضحالة وأهمية للملاحة، إلى 19 سنتيمتراً في 5 أغسطس، مقابل متوسط تاريخي يبلغ نحو 200 سنتيمتر، ليسجل أدنى مستوى منذ 36 عاماً على الأقل، مع ترجيحات بأنه الأدنى منذ نحو 150 عاماً.

وأجبر انخفاض المياه مشغلي الصنادل على خفض الحمولة إلى أقل من 20 % من طاقتها المعتادة، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات وإبطاء الإمدادات إلى المجمعيات الصناعية.

وتعد الصناعات الكيماوية الألمانية من الأكثر تعرضاً للأزمة بسبب اعتماد مجمعات صناعية كبرى على النقل النهري. وأعلنت شركات مثل «باسف» و«لانكسيس» حالات قوة القاهرة أو واجهت اضطرابات تشغيلية مرتبطة بصعوبة وصول المواد الأولية، فيما امتدت الضغوط إلى أسواق البوتادايين والميثانول والكحولات والبوليويلات.

أتاح تراجع نشاط المصافي مزيداً من البراميل للتصدير. وبلغت الشحنات البحرية من الخام 4.32 مليون برميل يومياً في يوليو، بانخفاض 7 % عن يونيو، لكنها ارتفعت 26 % على أساس سنوي وسجلت ثاني أعلى مستوى شهري في 2026. وشهدت خريطة المشتريين تغيرات كبيرة، إذ هبطت صادرات الخام إلى الهند بنسبة 58 % على أساس شهري إلى 994 ألف برميل يومياً، بينما ارتفعت إلى الصين 18 % لتبلغ 1.02 مليون برميل يومياً، وقفزت التدفقات إلى سنغافورة 112 % إلى 456 ألف برميل يومياً.

وتعكس هذه الأرقام انقساماً واضحاً في السوق الروسية بين تراجع المنتجات المكررة واستمرار تدفق الخام. وفي الوقت نفسه، يزد تدشيد العقوبات والرقابة على عمليات نقل النفط بين السفن اعتماد

تقدير اتجاهات أكبر سوق مستوردة للخام عالمياً.

مأزق روسي

وفي روسيا، تظهر أزمة مختلفة تتمثل في اتساع الفجوة بين قدرة البلاد على تصدير الخام وإنتاج المشتقات النفطية، بعدما هبطت صادراتها البحرية من المنتجات المكررة خلال يوليو إلى نحو 1.18 مليون برميل يومياً، مقابل 1.51 مليون في يونيو، مسجلة أدنى مستوى منذ بدء تسجيل البيانات قبل 10 سنوات، وفق «S&P Global Commodities at Sea».

وتراجعت صادرات الديزل وزيت الغاز من 471 ألف برميل يومياً إلى 157 ألفاً، فيما انخفضت صادرات النافثا بنسبة 9 % إلى نحو 290 ألف برميل يومياً.

ويرتبط التراجع بالأضرار التي لحقت بالمصافي جراء الهجمات الأوكرانية، والتي أخرجت أكثر من ثلث طاقة التكرير الروسية من الخدمة، لتهبط معدلات تشغيل المصافي إلى أقل من 4 ملايين برميل يومياً، وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عقدين.

ودفعت أزمة الوقود موسكو إلى تمديد حظر صادرات الديزل حتى يناير 2027، مع السماح للمصافي باستئناف تصدير زيت الغاز اعتباراً من سبتمبر. وفي تحول لافت، بدأت روسيا استيراد منتجات نفطية من كازاخستان وبييلاروس، إضافة إلى شحنات بنزين من الهند، لتعويض النقص المحلي.

خام متدقق

وعلى عكس المنتجات المكررة، بقيت صادرات الخام الروسي مرتفعة، إذ

مستوى في قرابة أربعة أعوام. غير أن ارتفاع أسعار الوقود منذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط دفع بعض المستهلكين، خصوصاً شركات النقل ومشغلي معدات البناء، إلى البحث عن مصادر أرخص. ونتيجة لذلك، توسعت سوق غير رسمية تعتمد على شحنات متنقلة غير مرخصة تباع الديزل والبنزين بأسعار تقل بنحو يوان إلى يوانين للتر عن محطات الوقود التقليدية.

وتحجب هذه السوق جزءاً من الاستهلاك الحقيقي عن قنوات التوزيع الرسمية، في وقت انخفضت مبيعات المنتجات النفطية المحلية لدى «سينوك» بنسبة 18.9 % على أساس سنوي خلال أبريل-يونيو إلى 35.58 مليون طن.

مخزون شاندونغ

لكن قدرة السوق غير الرسمية على الاستمرار قد تكون محدودة بسبب اعتمادها على المصافي المستقلة، خصوصاً في مقاطعة شاندونغ، حيث انخفضت مخزونات الخام التجارية ومخزونات المصافي من نحو 295 مليون برميل في أبريل إلى 274.8 مليون برميل في يوليو.

وإذا استمر استنزاف المخزونات، فقد تضطر المصافي إلى زيادة مشترياتهما من الخام، ما قد يدعم الأسعار العالمية. وفي المقابل، فإن ارتفاع أسعار الخام والوقود، خصوصاً إذا تفاقم اضطرابات مضيق هرمز، يمكن أن يضغط على الاستهلاك.

وهكذا قد يتزامن انخفاض واردات الصين ومعدلات تشغيل مصافيها مع طلب نهائي أقوى مما توجي به البيانات، الأمر الذي يزيد صعوبة

12 % على أساس سنوي إلى 153.47 مليون طن. لكن الانخفاض الفعلي ربما يكون أقل حدة، إذ قدر محللو «S&P Global Energy CERA» تراجع الطلب الأساسي على الديزل بنحو 8.2 % خلال الربع الثاني، مقارنة بانخفاض الطلب الظاهري 13.7 % إلى 3.3 مليون برميل يومياً، ما يكشف فجوة بين الاستهلاك المقدر والأرقام التي تظهرها المؤشرات التقليدية.

مصافٍ متراجعة

تزامن ذلك مع انخفاض كبير في نشاط التكرير، إذ هبطت واردات الصين من الخام خلال يونيو إلى 7.15 مليون برميل يومياً، وهو أدنى مستوى في نحو عقد، فيما تراجعت معدلات تشغيل المصافي إلى 12.52 مليون برميل يومياً، مسجلة أدنى

تكشف تطورات أسواق الطاقة العالمية عن صورة أكثر تعقيداً من تلك التي تعكسها المؤشرات التقليدية للعرض والطلب، إذ تشير تحركات السوق في الصين إلى أن الاستهلاك الفعلي للنفط ربما يكون أقوى مما تظهره البيانات الرسمية، في وقت تواجه فيه روسيا اختلالاً متزايداً بين صادرات الخام والمنتجات المكررة، بينما تبحث سوريا عن إعادة ترتيب مصادر إمداداتها النفطية، بالتزامن مع أزمة حادة في نهر الراين تهدد الصناعة والطاقة وسلاسل الإمداد الأوروبية.

وتجمع هذه التطورات، رغم اختلاف مناطقها، عوامل مؤثرة في أسواق الطاقة، تمتد من تجارة الوقود غير الرسمية في الصين وتعطل المصافي الروسية إلى التحولات السياسية في سوريا والجفاف الذي يفرض ضغوطاً مباشرة على حركة التجارة وإنتاج الكهرباء في أوروبا.

طلب خفي

في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، باتت قراءة اتجاهات الطلب أكثر صعوبة مع اتساع الفجوة المحتملة بين البيانات الرسمية وحجم الاستهلاك الحقيقي، بعدما عادت مبيعات البنزين والديزل عبر قنوات غير مرخصة إلى الظهور منذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط.

ولا تنتشر بكين بيانات مباشرة عن الاستهلاك الفعلي للنفط، ما يدفع الأسواق إلى الاعتماد على «الطلب الظاهري»، المحسوب استناداً إلى إنتاج المصافي وصافي واردات المنتجات النفطية. ووفق هذا المقياس، انخفض إجمالي الطلب الظاهري خلال الربع الثاني من 2026 بنسبة

4

ثلث طاقة
التكرير
الروسية
خرجت من
الخدمة

الطاقة أمام اختبارات عالمية متزامنة

تكشف التطورات في الصين وروسيا وسوريا وأوروبا أن أسواق الطاقة تواجه مخاطر متزامنة تتجاوز حجم إنتاج النفط إلى قدرة المصافي على العمل، ودقة قياس الطلب، والتحولات الجيوسياسية، ومرونة طرق النقل والبنية التحتية.

ففي الصين قد يكون الطلب أقوى مما تظهره البيانات، وفي روسيا تتراجع المنتجات المكررة بينما يستمر تدفق الخام، وفي سوريا قد تعيد الحسابات السياسية رسم خريطة الواردات، فيما يهدد جفاف الراين قطاعات صناعية وطاقوية رئيسية في أوروبا. وتجعل هذه العوامل ميزان الطاقة العالمي أكثر حساسية لأي صدمة إضافية خلال الأشهر المقبلة، خصوصاً إذا تزامن ارتفاع الطلب على الخام مع استمرار مشكلات التكرير والنقل واضطرابات طرق الإمداد. وعندها لن تكون وفرة الخام وحدها كافية لضمان استقرار الأسواق، لأن الاختناقات قد تنتقل من الإنتاج إلى المصافي ووسائل النقل والممرات الحيوية للتجارة العالمية.

يهدد جفاف الراين قطاعات صناعية وطاقوية رئيسية في أوروبا. وتجعل هذه العوامل ميزان الطاقة العالمي أكثر حساسية لأي صدمة إضافية خلال الأشهر المقبلة، خصوصاً إذا تزامن ارتفاع الطلب على الخام مع استمرار مشكلات التكرير والنقل واضطرابات طرق الإمداد. وعندها لن تكون وفرة الخام وحدها كافية لضمان استقرار الأسواق، لأن الاختناقات قد تنتقل من الإنتاج إلى المصافي ووسائل النقل والممرات الحيوية للتجارة العالمية.

ففي الصين قد يكون الطلب أقوى مما تظهره البيانات، وفي روسيا تتراجع المنتجات المكررة بينما يستمر تدفق الخام، وفي سوريا قد تعيد الحسابات السياسية رسم خريطة الواردات، فيما

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال

تقييم المشاريع ودراسة الجدوى...
نحو توظيف أكثر كفاءة لرأس المال

كتب جورج حبيب

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

يمثل تقييم المشاريع الاستثمارية إحدى العمليات الأساسية التي تستند إليها الشركات عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالدخول في مشاريع جديدة أو تنفيذ توسعات في الأنشطة القائمة. ويهدف هذا التقييم بصورة رئيسية إلى قياس الجدوى المالية للمشروع، ومدى قدرته على الإسهام في تحقيق أهداف الشركة على المدى القصير والطويل، إلى جانب الحد من المخاطر وضمان تحقيق عائد ملائم على الاستثمار. ولا يقتصر التقييم على المؤشرات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع واستدامته. وتبدأ عملية التقييم بتحليل متكامل لفكرة المشروع وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من خلاله، وذلك عبر دراسة السوق للتعرف على حجم الطلب المتوقع، وطبيعة المنافسة، والفرص المتاحة. كما تتضمن العملية تحليل مختلف التكاليف المرتبطة بالمشروع، سواء التكاليف الأولية اللازمة للبدء، أو المصروفات التشغيلية، أو التكاليف غير المباشرة. وتوفر هذه الدراسات رؤية متكاملة لحجم المتطلبات اللازمة لتنفيذ المشروع، كما تساعد الإدارة على تحديد مدى انسجامه مع استراتيجية الشركة وأهدافها.

مراحل عملية التقييم

ويُعد تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من المشروع من أهم مراحل عملية التقييم، باعتبارها الأساس في قياس العوائد التي يمكن أن يحققها خلال عمره الافتراضي. وتبنى هذه التقديرات على توقعات الإيرادات والمصروفات، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات المحتملة، مثل تقلبات السوق، والتغيرات في تكاليف الإنتاج، والتحديات التشغيلية التي قد تواجه المشروع. ومن شأن هذه التقديرات أن توفر تصوراً أكثر وضوحاً للآداء المالي المتوقع، بما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة ومدروسة.

ولا يكتمل تقييم المشروع من دون دراسة المخاطر المحتملة المرتبطة به، سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية، مثل مستوى الكفاءة التشغيلية، أو عوامل خارجية، كالتغيرات في ظروف السوق والاقتصاد. ويسهم تحليل المخاطر في تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر في نجاح المشروع، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها والحد من آثارها. فعلى سبيل المثال، إذا كان المشروع يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار المواد الخام المتقلبة، فقد تلجأ الشركة إلى دراسة

خيارات تساعد على الحد من هذا الخطر، مثل تثبيت الأسعار من خلال إبرام عقود طويلة الأجل مع الموردين.

كما يشمل تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة آثارها الاستراتيجية والتشغيلية على الشركة، خصوصاً عندما يتطلب المشروع استثمارات كبيرة في البنية التحتية أو استقطاب موارد بشرية جديدة. وفي هذه الحالة، ينبغي تقييم مدى تأثير تلك المتطلبات على العمليات الحالية وقدرة الشركة على إدارة مواردها بكفاءة. كذلك يُنظر إلى مدى إسهام المشروع في تعزيز القدرة التنافسية للشركة، سواء عبر تطوير منتجات جديدة، أو رفع الكفاءة التشغيلية، أو توسيع قاعدة العملاء، بما يضمن توافق القرار الاستثماري مع توجهات الشركة وأهدافها المستقبلية.

وبعد استكمال عملية التقييم، تُرفع نتائج التحليل إلى الإدارة لاتخاذ القرار النهائي بشأن المشروع، سواء بالمضي قدماً في تنفيذه، أو إدخال تعديلات عليه، أو العدول عنه. وتمنح هذه النتائج الإدارة رؤية متكاملة حول الجدوى المالية للمشروع، والمخاطر المرتبطة به، والفرص المتوقعة منه، بما يتيح اتخاذ قرارات استراتيجية تستند إلى بيانات دقيقة وتحليل شامل.

ومن هنا، لا يقتصر تقييم المشاريع الاستثمارية على المفاضلة بين العوائد والتكاليف، بل يمثل إطاراً متكاملًا يساعد الشركات على توجيه رأس المال

نحو المشاريع الأكثر توافقاً مع أهدافها، مع مراعاة المخاطر والمتطلبات التشغيلية والفرص المستقبلية.

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع

تُعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الشركات لتحديد مدى إمكانية تنفيذ مشروع معين وقدرته على تحقيق الأهداف المستهدفة. وتتناول دراسة الجدوى مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع، بما يشمل الجوانب المالية والفنية والتسويقية والبيئية، بهدف تكوين صورة متكاملة عنه قبل اتخاذ قرار الاستثمار. ويسهم هذا التحليل في الحد من المخاطر وتقييم فرص تحقيق عوائد مناسبة، كما يوفر للإدارة والمستثمرين المعلومات اللازمة للحكم على مدى جدوى المشروع.

وتبدأ دراسة الجدوى بتحليل الفكرة الأساسية للمشروع وتحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ثم دراسة السوق لتقدير حجم الطلب المتوقع على المنتج أو الخدمة التي سيقدمها المشروع. كما تشمل تحليل السوق المستهدف، وطبيعة المنافسة، والفرص المتاحة، بما يساعد على تكوين فهم واضح لاحتياجات السوق ومدى ملائمة المشروع لها. فإذا أظهرت الدراسة وجود طلب مرتفع على المنتج أو الخدمة مع محدودية المنافسة، فإن ذلك يمثل مؤشراً إيجابياً على فرص نجاح المشروع

وجاذبيته الاستثمارية. وتحتل الجوانب المالية موقعاً محورياً في دراسة الجدوى، إذ يجري خلالها تحليل مختلف التكاليف المرتبطة بالمشروع، بدءاً من التكاليف الأولية، مثل شراء المعدات وإنشاء البنية التحتية، وصولاً إلى التكاليف التشغيلية، مثل الرواتب والمواد الخام. كما يتم تقدير الإيرادات المتوقعة استناداً إلى حجم المبيعات المتوقع والأسعار المقترحة. وتساعد هذه التحليلات على تكوين تصور واضح حول التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح تتجاوز التكاليف المرتبطة بتنفيذه وتشغيله.

وبذلك، توفر دراسة الجدوى الأساس التحليلي الذي تستند إليه الإدارة عند تقييم فرص تنفيذ المشروع. إذ تجمع بين دراسة السوق والمتطلبات الفنية والتكاليف والإيرادات والعوامل المؤثرة في نجاحه. ويساعد هذا النهج على تقليل المخاطر، ورفع كفاءة استخدام الموارد، ودعم تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية، كما يعزز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً قبل الالتزام برأس المال.

إدارة المحفظة الاستثمارية وتخصيص الموارد

وبعد تقييم المشاريع ودراسة جدواها، تمتد قرارات تخصيص رأس المال إلى إدارة الاستثمارات القائمة وتوزيع الأموال بين

فئات الأصول المختلفة، بما يحقق التوازن بين العوائد المستهدفة ومستويات المخاطر المقبولة. ومن هنا، تمثل إدارة المحفظة الاستثمارية وتخصيص الموارد إحدى العمليات الأساسية التي تستهدف تحقيق أفضل توظيف ممكن للأموال المستثمرة، مع المحافظة على التوازن بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

وتضم المحفظة الاستثمارية مجموعة من الأصول والاستثمارات التي يتم اختيارها وإدارتها وفق استراتيجية محددة لتحقيق أهداف مالية معينة، وقد تشمل الأسهم والسندات والعقارات والصناديق المشتركة وغيرها من الأدوات المالية. ولا تقتصر إدارة المحفظة على

السياسي إلى تحقيق العوائد، وإنما تمتد إلى الحد من المخاطر والحفاظ على استقرار الأداء المالي واستدامته على المدى الطويل.

وتبدأ إدارة المحفظة بتحديد الأهداف المالية للمستثمر، والتي قد تتمثل في تنمية رأس المال، أو توفير دخل منتظم، أو المحافظة على رأس المال مع الحد من المخاطر. وتختلف هذه الأهداف من مستثمر إلى آخر وفق مجموعة من العوامل، من بينها العمر، والوضع المالي، ومدى القدرة على تحمل المخاطر. وبناءً على هذه المعطيات، يتم وضع استراتيجية استثمارية تحدد طبيعة الأصول المناسبة وكيفية توزيع الأموال بينها بما يتلاءم مع الأهداف المحددة.

ويُعد تخصيص الأموال بين فئات الأصول المختلفة أحد المحاور الرئيسية في إدارة المحفظة، إذ يتم توزيعها بطريقة تحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد. فعلى سبيل المثال، قد يميل المستثمر الذي يستهدف تحقيق نمو طويل الأجل إلى تخصيص نسبة أكبر من أمواله للأسهم، في حين قد يفضل المستثمر الذي يعطي الأولوية للحد من المخاطر زيادة مخصصاته للسندات أو الأدوات ذات العائد الثابت.

كما تتطلب إدارة المحفظة متابعة

مستمرة للأداء وإجراء تعديلات دورية تتناسب مع التغيرات في الأسواق أو مع أي تغير يطرأ على أهداف المستثمر. ونظراً إلى طبيعة الأسواق المالية المتقلبة، تصبح المراجعة الدورية لأداء المحفظة ضرورة للتأكد من استمرارها في المسار الذي يحقق الأهداف المحددة. وفي حال جاء الأداء دون التوقعات، أو تغيرت ظروف السوق، قد تستدعي الحاجة إعادة توزيع الأموال بهدف خفض المخاطر أو تحسين العوائد. فعلى سبيل المثال، في حال تعرض سوق الأسهم لتراجع حاد، يمكن دراسة خفض المخصصات الموجهة إليه وزيادة الاستثمار في أصول أكثر استقراراً، مثل السندات أو الذهب.

ويأتي التنوع في مقدمة المبادئ الأساسية لإدارة المحافظ الاستثمارية، لما له من دور في الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في أصل أو قطاع واحد. فمن خلال توزيع الأموال على مجموعة متنوعة من الأصول، يصبح تأثير الأداء السلبي لأي استثمار منفرد أقل على المحفظة ككل. فإذا تضمنت المحفظة استثمارات موزعة على قطاعات مختلفة، مثل التكنولوجيا والصحة والطاقة، فإن تراجع أحد هذه القطاعات لن ينعكس بالضرورة بصورة كبيرة على الأداء الإجمالي للمحفظة. ويسهم هذا النهج في تحقيق قدر أكبر من استقرار العوائد ودعم الأداء العام للمحفظة.

وتتطلب الإدارة الفعالة للمحفظة كذلك فهماً عميقاً للعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في الأسواق، إلى جانب متابعة البيانات الاقتصادية والأخبار المالية ورصد اتجاهات الأسواق بصورة مستمرة. وتساعد هذه المعرفة على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة، كما تتيح للمستثمر تحديد الفرص الواعدة والتعامل معها في الوقت المناسب، بالتوازي مع تجنب الاستثمارات التي تنطوي على مستويات مرتفعة من المخاطر أو تقدم عوائد محدودة مقارنة بالمخاطر المرتبطة بها.

الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب أهدافها المالية تكون أكثر قدرة على بناء علاقات طويلة الأجل مع أصحاب المصلحة وتعزيز ولاء عملائها. ويظل رأس المال البشري أحد أهم الأصول التي تحدد قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها. ويسهم الاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير

بل يمتد إلى أساليب الإدارة والتسويق وطريقة تقديم الخدمات، بما يمنح الشركات قدرة أكبر على الاستجابة لتغير احتياجات العملاء.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الاستدامة جزءاً أساسياً من مقومات النجاح، لما لها من تأثير في سمعة الشركات وثقة العملاء وقرارات المستثمرين. فالشركات التي تراعي

تفرض بيئة الأعمال الحديثة على الشركات تطوير قدراتها بصورة مستمرة للحفاظ على تنافسيتها.

ويأتي الابتكار في مقدمة محركات النمو، خصوصاً مع الدور المتزايد للتكنولوجيا في تطوير المنتجات والخدمات وتحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات الداخلية. ولا يقتصر الابتكار على تقديم منتجات جديدة،

لا يرتبط نجاح الشركات بالنتائج المالية وحدها، بل بقدرتها على بناء نموذج أعمال متوازن يجمع بين الربحية والابتكار والمسؤولية الاجتماعية، مع امتلاك المرونة الكافية للتعامل مع التحولات المتسارعة في الأسواق. ويشكل التخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة وحسن استغلال الفرص عوامل أساسية في بناء هذا النموذج، فيما

عوامل ترسم ملامح النجاح المؤسسي

1

التدفقات النقدية تكشف القدرة الحقيقية للمبادرات على تحقيق العائد

2

توزيع الأصول يربط بين مستوى المخاطرة والطموحات المستقبلية

معلومة
ورقم

596.6

مليون دولار

حققت كوريا الجنوبية أكبر فائض سياحي منذ جائحة كورونا، مسجلة 596.6 مليون دولار في يونيو 2026، مقابل عجز بلغ 846.8 مليون دولار قبل عام، بدعم من زيادة إنفاق السياح الأجانب وانتشار الثقافة الكورية.

ألمانيا تفقد سوقها في الصين

في عام 2021، كانت الصين لا تزال ثاني أكبر سوق للصادرات الألمانية، إذ باعت ألمانيا للصين بضائع بقيمة 104 مليارات يورو، رغم تداعيات جائحة كورونا.

أما الآن، فتواجه الصناعة الألمانية ضغوطاً مزدوجة من الرسوم الجمركية والأميركية والمنافسة الصينية، ما أدى إلى موجة كبيرة من خفض الوظائف في قطاعات صناعية رئيسية، من بينها شركة صناعة السيارات فولكس فاغن. وفي المقابل، تواصل الصين زيادة صادراتها إلى ألمانيا.

اتسع العجز التجاري الألماني مع الصين خلال النصف الأول من 2026، رغم بقاء الصين أكبر شريك تجاري لألمانيا، وفقاً لبيانات أولية من وكالة ألمانيا للتجارة والاستثمار (GTAI) الحكومية.

وتراجعت الصادرات الألمانية إلى الصين بأكثر من 12 % على أساس سنوي إلى أقل بقليل من 37 مليار يورو بين يناير ويونيو، في الوقت الذي خفضت فيه الشركات الصينية اعتمادها على الواردات الأوروبية، لتصبح الصين تاسع أكبر سوق للصادرات الألمانية فقط.

وزير الخزانة الأميركي:

مضيق هرمز سيفقد أهميته خلال عامين



رجّح وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت في مقابلة مع قناة 12News الأميركية أن مضيق هرمز سيفقد أهميته خلال العامين المقبلين قائلًا إن أكثر من 50 إلى 70 % من الطاقة التي تعبر عبر المضيق حالياً ستُنقل عبر خطوط أنابيب تحت الأرض.

تتجه دول الخليج العربي إلى إعادة تقييم خطط استراتيجية لإنشاء خطوط أنابيب جديدة، بهدف تقليل الاعتماد على مضيق هرمز وسط مخاوف متزايدة من تهديدات أمنية محتملة. يُعد مضيق هرمز ممراً لنحو خمس صادرات النفط والغاز العالمية، وعندما أغلقته إيران عقب الضربات الأميركية والإسرائيلية في فبراير الماضي، تقطعت

وقد سلطت الحرب الضوء مجدداً على الأهمية الاستراتيجية لخط أنابيب نفط شرق-غرب

السبل بمئات ناقلات النفط، ما أدى إلى اضطرابات واسعة في إمدادات الطاقة العالمية.

دردشة اقتصادية

الثواني تحل محل الأشهر في سباق اكتشاف الثغرات

الذكاء الاصطناعي يسرّع حرب الطاقة الرقمية

1 التعافي من الهجمات قد يستغرق سبعة أشهر

2 الأنظمة القديمة تتحول إلى الحلقة الأمنية الأضعف

حساسية للتحديث أولاً، مع فرض إجراءات حماية إضافية حول الأنظمة التي لا يمكن استبدالها.

وتشمل هذه الإجراءات قوائم السماح، والجدران النارية، وعزل الشبكات، ومراقبة الأصول الرقمية بصورة لحظية.

ويصبح امتلاك رؤية كاملة لما يحدث داخل بيئات التكنولوجيا التشغيلية عنصراً أساسياً في اكتشاف الاختراقات مبكراً، وربط الأنشطة الرقمية بما يجري فعلياً داخل المعدات والمنشآت.

أتمتة الدفاع

تبدو الأتمتة أحد أهم الحلول لتقليص الفجوة الزمنية مع المهاجمين، إذ يمكن استخدامها في إدارة سجلات الأصول، ورصد الثغرات، ومراقبة الشبكات، وتحليل السلوك غير الطبيعي، والاستجابة الأولية للحوادث. وتسمح هذه الأدوات بتقليل الإنذارات الكاذبة وتوجيه الخبراء نحو التهديدات الأكثر خطورة، بينما يبقى العنصر البشري مسؤولاً عن القرارات الاستراتيجية والمعقدة. كما يظل الاحتفاظ بنسخ احتياطية آمنة ومحدثة عنصراً محورياً لتقليل زمن التعافي في حال نجاح الهجوم.

الأمن يتحول إلى سياق سرعة

التحول الأهم الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على قطاع الطاقة ليس فقط زيادة عدد التهديدات، بل تقليص الزمن المتاح للتعامل معها من أسابيع وأشهر إلى دقائق.

وهذا يعني أن المؤسسات التي تعتمد على دورات تحديث بطيئة أو أنظمة قديمة أو مراقبة متقطعة ستصبح أكثر عرضة للخطر، مهما كانت دفاعاتها التقليدية قوية.

وفي المقابل، ستملك المؤسسات التي تستثمر في الرصد المستمر والأتمتة وتقسيم الشبكات والتحديث السريع فرصة أفضل لمجاراة الخصوم.



ساعة تأخير قد تتحول إلى نافذة يستخدمها مهاجم مدعوم بالذكاء الاصطناعي للوصول إلى النظام.

ويبرز في هذا السياق اتجاه شركات التكنولوجيا إلى تسريع دورات التحديث، بعدما بات واضحاً أن الجداول التقليدية لم تعد تتناسب مع وتيرة الهجمات الجديدة.

عبء الأنظمة

ومن المتوقع أن تصبح البرمجيات القديمة عبئاً متزايداً على شركات الطاقة، مع تركيز المطورين مواردهم على تأمين الإصدارات الحديثة وتسارع وقف دعم الإصدارات السابقة.

ولا تستطيع معظم المؤسسات استبدال كل أنظمتها دفعة واحدة، ما يفرض ترتيب الأولويات وتحديد الأصول الأكثر

مجموعات هجومية تمتلك قدرات تماثل قدرات الدول.

دفاع أسرع

تفرض هذه البيئة الانتقال من مفهوم الحماية التقليدية إلى دفاع متعدد الطبقات، يقوم على تقسيم الشبكات، والحد من الصلاحيات، وتسريع تثبيت التصحيحات الأمنية، ومراقبة الأنشطة غير الطبيعية بصورة مستمرة.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يصبح أداة دفاعية أيضاً، من خلال تسريع اكتشاف العيوب وإنتاج التحديثات وتحليل السلوك غير المعتاد داخل الشبكات.

لكن المشكلة لم تعد فقط في إنتاج التصحيح الأمني، وإنما في المدة التي تستغرقها المؤسسة قبل تثبيته فعلياً. فكل

التقنية، إذ يمنح الذكاء الاصطناعي أيضاً قدرات متقدمة في التصيد الإلكتروني والتصيد الصوتي والهندسة الاجتماعية.

وبات من الممكن إنتاج رسائل أكثر إقناعاً، وتقليد أصوات مسؤولين، وإنشاء أوامر تبدو مشروعة، بما يزيد احتمالات خداع الموظفين ودفعتهم إلى تسليم بيانات الدخول أو تنفيذ إجراءات حساسة.

وتشير مؤشرات الجاهزية إلى أن أقل من نصف المتخصصين في الأمن السيبراني يرون أن مؤسساتهم توفر حماية كافية لبيئات التكنولوجيا التشغيلية، ما يعكس فجوة واضحة بين سرعة تطور التهديدات ومستوى الدفاع الحالي.

كما تواجه شركات الكهرباء الصغيرة والمتوسطة تحدياً أكبر، لأنها تعمل بميزانيات محدودة في الوقت الذي قد تواجه فيه

لم تعد أخطر التهديدات التي تواجه منشآت الطاقة تبدأ بصاروخ أو عملية تخريب ميدانية، بل قد تنطلق من سطر برمجي ينتجه نموذج ذكاء اصطناعي خلال ثوان. في تحول يعيد رسم مفهوم الأمن بالنسبة إلى واحدة من أكثر البنى التحتية حساسية في العالم.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه شركات الطاقة الذكاء الاصطناعي لرفع الإنتاجية وتحسين الصيانة وخفض التكاليف، تمنح التكنولوجيا نفسها المهاجمين قدرات أسرع على اكتشاف الثغرات وتحليل الشبكات واستغلال نقاط الضعف.

وتكمن خطورة التحول الجديد في أن ميزان الزمن لم يعد في مصلحة المدافعين. ففي حين كانت المؤسسات تمتلك سابقاً أسابيع أو أشهراً لمعالجة بعض المخاطر، يمكن لأدوات ذكية حديثة الانتقال من اكتشاف الثغرة إلى استغلالها خلال دقائق.

فجوة زمنية

تظهر التقديرات أن فرق الأمن التشغيلي قد تحتاج إلى أكثر من شهر لاكتشاف اختراق داخل بيئات الطاقة، بينما قد يستغرق التعافي الكامل من بعض الهجمات أكثر من سبعة أشهر.

وفي المقابل، تستطيع وكلاء ذكاء اصطناعي تحليل الأنظمة واكتشاف ثغرات واستغلالها في نحو 15 دقيقة، وهو فارق زمني يغير قواعد المواجهة جذرياً.

وهنا لا تصبح قوة الجدران النارية وحدها هي العامل الحاسم، بل قدرة المؤسسة على الرصد والتحديث والاستجابة في الزمن نفسه تقريباً الذي يتحرك فيه المهاجم.

ويزيد الأمر صعوبة أن قطاع الطاقة يعتمد على أنظمة تشغيل صناعية قديمة صممت قبل سنوات طويلة، وبعضها لا يمكن تحديثه بسهولة دون التأثير في العمليات التشغيلية.

تهديد مزدوج

ولا تقتصر المخاطر على استغلال الثغرات

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com